بسم الله الرحمن الرحيم

العمل الإسلامي

إصدار خاص حول أحكام الاعدام السياسية

جمعية العمل الإسلامي
٢٠٢٠/٧/٢٧م

كلا للإعدام

كلمة الافتتاح

بسم الله الرحمن الرحيم

منذ أحداث الرابع عشر من فبراير ٢٠١١ وما تزال صدمة السلطة من وقائعها قائمة ومستمرة، يدل عليها طبيعة ردة الفعل التي قامت بها لمعالجة الأحداث، والتي اتسمت بطابع الانتقام، وأفتقدت كونها ردات فعل لدولة ضدّ مواطنين خرجوا ليعبّروا عن موقفهم الصريح ضد فساد السلطة وظلمها، والإعلان عن رغبتهم في تغييرها، فقد تجاوزت ردود الفعل سلوك الدولة التي كان يجب أن تتحرك وفق أطرها الإداريّة، ولكن ما حدث من إجراءات قمعيّة شرسة تجاوزت كلّ الحدود.

لقد شكّلت أحداث الرابع عشر من فبراير صدمة قاسية وشديدة للسلطة لم تستفق منها لحد هذه اللحظة وتجاوزت ردود أفعالها الإجراءات التي تقوم بها الدول عادة لمواجهة المطالب الشعبيّة خاصة إذا كانت بالحجم الذي خرجت به الحركة المطلبية الشعبية في البحرين، إلى التوحش في معالجة المواقف التي اتسمت بأقصى درجات القمع وشراسة الإجراءات، وكانت في بدايتها ردود فعل هستيرية طالت جميع فئات الشعب حيث أخذت السلطة تضرب بعنف وقسوة مفرطة في جميع الاتجاهات، فلم تقتصر ردّات الفعل على فك الاعتصامات والتجمعات بما هو متعارف دولياً في ذلك وإنّما استخدم فيها الرصاص الحي وكلّ أدوات البطش والتنكيل ومهاجمة المنازل بصورة بربرية متوحشة لم تراعِ فيها السلطة أساليب الدولة في معالجة المطالب الشعبيّة، وقامت بالاعتداءات حتى على كبار السن والنساء والأطفال في سابقة تاريخية لسلطة أثبتت الوقائع بأنها فقدت أعصابها ولم تعد تحتمل المطالبة بالعدالة والحريات السياسية.

وتجاوزت ردود أفعالها الانتقامية انتهاكات الأعراض والحرمات وزج الآلاف في السجون بينهم أطفال لا تتجاوز أعمارهم العشر سنوات، وقد وثقت المنظمات الدولية قضايا التعذيب الوحشيّة، وأثبتت تعرض معظم السجناء وبينهم نساء وأطفال إلى اعتداءات جنسيّة وممارسات مذلّة وحاطة بالكرامة الإنسانية.

ولم تقتصر هذه الإجراءات على شراسة القمع ووحشيّة الممارسات والتي استخدمت فيها السلطة وبصورة متوحشة كلّ ما تستطيع القيام به للانتقام من الشعب، فقد سقط

التتمة ص ٣

أصبحت أحكام الإعدامات المبنيّة على خلفيّات سياسيّة لتصفية الخصوم السياسيّين تتجاوز مجرّد الانتقام من هؤلاء المواطنين إلى التنكيل بالشعب والبطش بالوطن، ولن تقوم للوطن قائمة إلّا بزوال الاستبداد واحتكار السلطة.

أن تكون الإعدامات ورقة كباقي الأوراق السياسيّة التي يلعب بها النظام ضد أيّ تطلّعات مشروعة للمطالبة بالعدالة والحقوق السياسيّة فإنّها أخطر أنواع القهر والاضطهاد السياسي، وتمثّل أبشع أنواع الظلم، وعندها لا يمكن الحديث عن دولة مواطنة أو قانون أو شرعيّة، فقانون الغاب هو الحاكم.

2 أحكام الاعدام هجمة منظمة ضد الأغلبية

12 رسائل أهالي المحكومين بالإعدام

32 حوار مع بعض المحكومين بالإعدام

أحكام الاعدام
هجمة منظمة ضد الأغلبية

الصحفي د. جواد عبد الوهاب

لم تكن أحكام الاعدام التي ثبتتها محكمة التمييز مؤخرا تستهدف الشابين وحدهما، بل هي هجمة بربرية ضد الأغلبية الشيعية في البلاد وضد الحضارة الإنسانية بأجمعها، هجمة تأتي من أناس تخلوا عن كل القيم والأعراف وتسلحوا بالحقد والكراهية، واعتمدوا منهج الفتك وسفك دماء الأبرياء للوصول إلى أهدافهم الجهنمية في اركاع الشعب والقضاء تماما على هويته الثقافية والدينية ونشر الفساد في الأرض، فوجدوا في تثبيت أحكام الاعدام مادة يشبعون بها نهمهم في ممارسة هوايتهم في قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، فأي حق وجده أولئك في سفك دماء تلك الأعداد من الضحايا طوال تاريخهم بشكل علني، ولا ذنب للقتلى سوى أنهم ينتمون إلى هذه الانسانية التي كرمها الله فانبرى من بينهم من يعتقد أنه يمتلك حق القتل وزرع الموت المقنن على جميع من يعارض سياساته وأفعاله القبيحة.

إن تثبيت أحكام الاعدام ما هو الا حلقة متتابعة وسلسلة متواصلة من عمليات البطش والارهاب الإجرامية التي يتفنن في تنفيذها أناس باعوا ضمائرهم للشيطان فخلت أنفسهم من أي قيمة أخلاقية أو روحية أو إنسانية، حتى غدا قتل النفس التي وصفها القرآن الكريم بـ"المحرمة" وازهاق أرواح الأدميين عادة لديهم ينفذها هؤلاء البرابرة وبأساليب متحدة في بشاعتها ونزعتها العدوانية ضد الأبرياء.

إن تثبيت أحكام الاعدام والدماء التي اريقت وتراق في البحرين عبر عمليات القتل خارج اطار القانون وفي داخل السجون تحت التعذيب، لن تمنح القيم الإنسانية أي رافد، فالقتلة الذين يتفنون في ارتكاب هذه الجرائم لا يمكنهم إقناع الضمير الإنساني بأن وراء ذلك الموت مبدأ يمكن الركون إليه وتصديقه، ذلك أن تلك الجرائم لا ترتقي إلى أي مبرر قانوني أو مسوغ أخلاقي، فقد سقط ضحيتها أبرياء لا ذنب لهم سوى أنهم احتجوا على عنجهية وارهاب السلطة.

كلا للإعدام

إن السلطة في البحرين لا يمكن أن تستقر بهذه العقلية التي تمارس القتل المجاني، ولن تجد فرصتها للاستمرار وهي توزع الخوف والموت في شوارع وقرى البحرين، وإن الدم الذي اريق ويراق لن يثني شعبنا عن مواجهة الارهاب بكل الوسائل الممكنة..

إن المطلوب اليوم من أصحاب الضمائر الحرة في العالم ليس فقط ادانة هذه الزمرة على أفعالها، بل التحرك الفوري للقضاء على هذا النهج وهذه الثقافة التي تنتج مثل هذه النماذج وتغذيهم وتبني عقليات خارجة عن كل الأطر الأخلاقية والإنسانية وعن جميع الأعراف والقوانين الوضعية والسماوية.

العالم بأسره شعوبا وحكومات مطالب بالوقوف بحزم وصرامة لمواجهة مثل هذه الأحكام التي تصدرها سلطات البحرين وتقوم بتنفيذها بدم بارد، الأمر الذي يستدعي العمل بجد وبقوة لقطع دابر الحقد والكراهية المتغلغلة في عقلية السلطات في البحرين وغيرها من الدول التي تنتهج ذات النهج.

أما اذا تركت الأمور على ما هي عليه، وأعمى العالم بصره عما ترتكبه سلطات البحرين من إنتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، فإن البحرين لن تشهد الاستقرار، ولن تكون هناك حلول للأزمات التي تشهدها، وأن شعبها سيواصل النضال من أجل انتزاع حقوقه العادلة والمشروعة.

ومن المفارقة أن هذه الأحكام وتلك الانتهاكات التي ترتكبها سلطات البحرين تأتي في وقت تنحو فيه السلطات في العالم نحو انقاذ شعوبها من الجوع والفقر والعوز والمرض والتخلف، فيما سلطات البحرين تمارس أفعالها الشنيعة وترعب وترهب

الآمنين والأبرياء ناسية أو متناسية أن حبل الباطل قصير، ونوايا الغدر مهما تجملت بالشعارات الواهية فلا بد وأن تطالها يد العدالة الإنسانية، وأن الثورة والمطالبة بالحقوق لن تتوقف بسبب هذه الأعمال التي تنطلق من عقلية بدوية اقصائية متحجرة، نعم نحن أمام حرب ولكن منطق العقل لابد وأن ينتصر، أما زبد العنف والارهاب فسوف يذهب جفاء الى غير رجعة، وذلك باتحادنا ضد هذا المرض.

واذا كنا جميعا مدعوين لموقف أخلاقي ضد عنف هذه السلطة وارهابها الذي يسقط ضحيته الأبرياء، وسواء كان الانتقام رائده أو تحقيق المصالح غايته، فإننا مطالبون بموقف عملي لوقفه، فما يجري في البحرين من عنف وارهاب تقوم به سلطة مدعومة من دول كبرى وعريقة في الديمقراطية كما تدعي، وهي التي تشجع سلطات البحرين على الاستمرار في هذا النهج وتغطي أعمالها وجرائمها.

إن السلطة في البحرين لا يمكن أن تستقر بهذه العقلية التي تمارس القتل المجاني، ولن تجد فرصتها للاستمرار وهي توزع الخوف والموت في شوارع وقرى البحرين، ذلك أن القتلة يريدون لحمائم السلام أن تترك لهم الارض ليمارسوا عليها لغة القتل فقط وليذهب الامن والسلام الى الجحيم، ومهما بالغ القتلة في قسوتهم فإن الدم الذي اريق ويراق لن يثني شعبنا ولا أصحاب الضمائر الحرة في العالم عن مواجهة الارهاب بكل الوسائل الممكنة.. فالحباة مستمرة ولن تذهب أية قطرة دم عبثاً وهدراً.

تتمة كلمة الافتتاح

بالرصاص الحي مجموعة كبيرة من الشهداء خلال أيام معدودة، بينما تساقط المئات جرحى، واستخدمت السلطة بشكل مفرط الغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي ورصاص الشوزن بصورة عشوائية، فيما استهدفت المنازل والدور السكنية بوابل كثيف من الغازات المسيلة للدموع، وسقط العشرات من كبار السن والمرضى والنساء والأطفال ضحايا هذه الممارسات المجنونة، كما استخدمت السلطة – وفي سابقة خطيرة لفض الإعتصامات السلمية – رصاص الشوزن المحرم دولياً، وهناك المئات ممن فقدوا حياتهم بسبب العنف المفرط، وكثيرون غيرهم فقدوا بصرهم ولحقتهم إعاقات وتشوهات ستظل معهم طيلة حياتهم، فضلاً عن الآلاف الذين تم إنتهاك أعراضهم بشكل مريع، وحفر في وجدان الوطن جرحاً غائراً لا يمكن أن يندمل مهما طال الزمن.

ولم تتوقف الصدمة الشديدة التي عاشتها السلطة بسبب وقائع الرابع عشر من فبراير حتى شاهد العالم أحكام قراقوشية ظالمة تصل إلى مئة ومائتين وأربعمائة عام بالسجن، تصدر بحق مواطنين شاركوا في الإعتصامات المطالبة بالتغيير السياسي والشراكة بعضهم كان قاصراً حين اعتقاله، ومن الغرابة أن تكون هذه الأحكام الفلكية لا لشيء سوى التجمهر والمشاركة في الإعتصامات السلمية!! وتجاوزت السلطة كل الحدود المتعارف عليها في الدول التي تعيش صراعاً سياسياً مراً بين الشعب والسلطة الحاكمة إذ لجأت لإستصدار أحكام الإعدامات بالجملة على خلفيات سياسية، وعبرت هذه الأحكام عن مدى عمق الصدمة التي عاشتها السلطة على وقع أحداث فبراير ٢٠١١. وحتى هذه اللحظة نفذت السلطة أكثر من ٥ إعدامات بينما هناك ١٢ مواطناً حكم عليهم بالإعدام لخلفيات سياسية وميزت هذه الأحكام في القضاء المسيس الفاسد وينتظرون – ومعهم العالم الحر الشريف – أية لحظة تنفذ فيها السلطة أحكامها السياسية بالإعدام.

في هذا العدد نتناول قضية أحكام الإعدامات السياسية في البحرين والتي بلغت منذ فبراير ٢٠١١م ٣٦ حكماً بالاعدام، لنضع العالم الحر على خلفيات وحيثيات هذه الأحكام، ولنؤكد جانباً من الحقائق المهمة المتعلقة بهذه الأحكام التي صدرت على خلفيات سياسية ترمي فيها السلطة التغطية على جريمتها الكبرى في إغتصاب الشرعية، وفي ظل إنعدام وغياب تام للعدالة ولقضاء مستقل ونزيه.

تمثل أحكام الإعدامات السياسية هذه قضية شعب بأكمله يعيش كرهينة لسياسة ومزاج سلطة تمارس القتل خارج القانون في ظل غطاء دولي مريب.

شهداء الإعدام

الشهيد

عيسى قمبر

التهمة الكيديّة: قتل أحد أفراد أمن الدولة

المنطقة: النويدرات

العمر: ٢٩ عاماً

تاريخ الإعدام: ٢٦/مارس/١٩٩٦م

طريقة الإعدام: رمياً بالرصاص

الشهيد

سامي مشيمع

التهمة الكيديّة: قتل ضابط إماراتي وشرطيين

المنطقة: السنابس

العمر: ٤٠ عاماً

تاريخ الإعدام: ١٥/يناير/٢٠١٧م

طريقة الإعدام: رمياً بالرصاص

الشهيد

عباس السميع

التهمة الكيديّة: قتل ضابط إماراتي وشرطيين

المنطقة: السنابس

العمر: ٢٥ عاماً

تاريخ الإعدام: ١٥/يناير/٢٠١٧م

طريقة الإعدام: رمياً بالرصاص

الشهيد

علي السنكيس

التهمة الكيديّة: قتل ضابط إماراتي وشرطيين

المنطقة: السنابس

العمر: ٢١ عاماً

تاريخ الإعدام: ١٥/يناير/٢٠١٧م

طريقة الإعدام: رمياً بالرصاص

الشهيد

علي العرب

التهمة الكيديّة: قتل أحد ضباط الشرطة

المنطقة: بني جمرة

العمر: ٢٥ عاماً

تاريخ الإعدام: ٢٧/يناير/٢٠١٩م

طريقة الإعدام: رمياً بالرصاص

الشهيد

أحمد الملالي

التهمة الكيديّة: قتل أحد ضباط الشرطة

المنطقة: البلاد القديم

العمر: ٢٤ عاماً

تاريخ الإعدام: ٢٧/يناير/٢٠١٩م

طريقة الإعدام: رمياً بالرصاص

لأمّ الشهيد كلمة ..

والدة الشهيد البطل
سامي مشيمع

قالت والدة الشهيد سامي مشيمع إنّها تطالب ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة بدم ابنها.

وفي كلمة مبكية من داخل مقبرة الماحوز حيث تمّ تشييع الشهيد مشيمع والشهيدين علي السنكيس وعباس السميع، قالت والدته:

أقول كما قالت زينب ابنة علي بن أبي طالب عليها السلام عندما سألها يزيد بن معاوية: كيف رأيت صنع الله في أخيك؟

قالت: ما رأيت إلا جميلاً.

وأضافت: ما رأيت إلّا جميلاً، ولكنّي سأقف يوم القيامة لأطالب حمد بدم ابني.

والدة الشهيد البطل
عباس السميع

قالت والدة الشهيد البطل عباس السميع: هذا الشاب المعرس البطل البريء المظلوم الذي لديَّ إثبات يدلّ أنّ الاستاذ عباس بريء ومظلوم، ولكن النظام الفاسد والجائر الذي لا يستحق أن يحكم هذا الوطن وشعبه الطيب قد ظلم ابني عباس، وظلم سامي مشيمع، وظلم علي السنكيس، وظلم شعب البحرين كافّة.

لا أقول إلّا: الله ينتقم منك يا حمد.. والله ينتقم منك يا أم الشحي.. ظلمتينا، وظلمتم هذا الشاب المعرس، تمنينا أن نراهم معرسين ونزفهم، لكن فجعتونا فيهم.

فحسبنا الله ونعم الوكيل منك يا حمد يا ظالم.

والدة الشهيد البطل
علي السنكيس

قالت والدة الشهيد علي السنكيس: قدّمت ابني علي فداءً وقرباناً لله وللأمّة الإسلاميّة، كما قدّمت السيدة زينب عليها السلام أخاها الإمام الحسين عليه السلام قرباناً لله، وحسبنا الله ونعم الوكيل على القتلة المجرمين.

كما وقالت والدة الشهيد البطل: إن شهادة أبنائنا هي شهادة ترفع الرأس ونحن نفتخر بهم.

والدة الشهيد البطل
علي العرب

قالت والدة الشهيد البطل علي العرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

أنا والدة الشهيد علي العرب، باسم فاطمة وأبيها وبعلها وبنيها والسر المستودع فيها صلوات الله وسلامه عليهم جميعاً.

خبر استشهاد ابني كنت أتوقعه من زيارتنا الأخيرة له، ودعته فعلاً دون دمعة، إلى درجة قد يقول البعض إنّني قاسية القلب، لكنني رأيت الرضا في عينيه، ورأيت الفرحة فيها، ودار أمامي بفرح وسرور، بأنّه راضٍ وثابت على مبدئه لأنّه بريء وسائر على خطٍ سليم.

فأنا راضية عنه دنياً وآخرة، وفرحة له بكلّ فخر، رغم ألم الفقد، وصعوبة الفراق، فالحمد لله على ما أعطى وعلى ما أخذ، ويكفيني فخراً أن أقف مع سيدتي زينب عليها السلام على الأقل مشاركةً في مصيبتها.

لله الحمد على ما أعطانا وعلى ما أخذ منا، وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلّا بالله العلي العظيم.

والدة الشهيد البطل
أحمد الملالي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين وبعد.

فأنا والدة الشهيد أحمد عيسى الملالي ذهبنا للزيارة المعتاده يوم الخميس بتاريخ ٢٥/ ٧/ ٢٠١٩م وكان الأمر طبيعيّاً جداً ولم نلاحظ أيّ تغيير، وفي اليوم التالي يوم الجمعة صباحاً جاءني اتصال منه وكان الأمر طبيعيّاً وليس هناك أي تغيير، وفي نفس اليوم ظهراً تلقينا اتصالاً منه إلى زيارة خاصّة، فاسترجعنا حالات الإعدام السابقة وكنا قلقين جداً على أحمد، فالاتصال إشعار بقرب تنفيذ حكم الإعدام، فانشغل قلبي عليه.

ذهبنا للزيارة ونحن قلقين جداً ، غير أنّ أحمد جاء بنفسية عالية وثبات واطمئنان والحمد لله، فأعطاني القوّة والصبر واستمديت منه القوّة والصبر، وجلس معنا يطمئننا وهو مستبشر بالشهادة، وكان فرحاً مسروراً جداً جداً بالشهادة، وأخذ يوصينا بالصبر والثبات، وكان يقول لنا: لا تخافون عليَّ، فأنا سأحصل المنزلة العالية التي كنت أتمناها منذ زمن والحمد لله، الحمد لله أن الله أعطاني الشهادة، وكان فرحاً جدّاً بهذا الأمر، وشعرت أنّ عقيدة ابني راسخة، وثباته وإيمانه راسخان وقويّان.

لذلك، أحمد هو الذي أعطانا القوّة والصبر والثبات على هذا الطريق، ولسنا نحن الذين أعطيناه، والحمد لله رب العالمين.

كان يقول – وهو فخورٌ وأنا فخورة به –: فخور بأنّه سائر على خط الحسين سيد الشهداء عليه السلام، وأنا فخورة به أنّه حصل على هذه الدرجة والمنزلة الرفيعة والحمد لله رب العالمين..

كان فرحاً مسروراً في ذلك اليوم، ولا أستطيع وصف حاله بذلك اليوم، فهو فرحٌ جداً بلقاء ربه، ومستبشرٌ بالجنة، حتى أنّه تلفظ بكلمات وكأنّها قد كشف له الغطاء، وكان يتحدّث وكأنّه يرى الجنّة أمامه رأي العين، وعندما قلت له: تعال ضع رأسك في حضني، كان يقول: لا، لا يحتاج، نحن غداً على وسائد النعيم، غداً أنا مخير أين أضع رأسي.

قلت له: أريد أن أدلك جسمك، فقال: أسرة النعيم كفاية للتدليك.

فقلت: نحن قادمون إلى زفافك، قال: أنا غداً أتزوج الحور العين.

وهو فرح فرحة لا توصف، ويعرف ماذا ينتظره وماذا سيلقى.

أحمد لم يجزع من هذا الحكم الظالم، ولم يكن خائفاً، وكانت الابتسامة تغطي وجه، والفرحة واضحة على محياه وضوح الشمس، وهذا ما أمدني بالقوّة والصبر، والحمد لله رب العالمين.

المعتقلون المحكومون بالإعدام

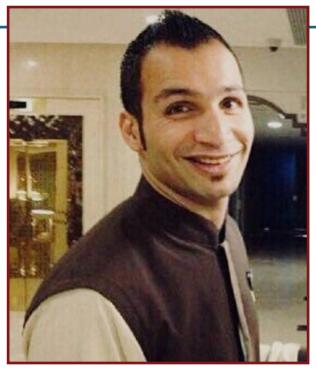

المعتقل

ماهر الخباز

التهمة الكيديّة: قتل شرطي

المنطقة: السهلة الشمالية

العمر: ٣٥ عاماً

تاريخ آخر حكم: ٢٩/فبراير/٢٠١٧م

درجة الحكم: تمييز (نهائي)

حالة القضية: بانتظار مصادقة الطاغية

المعتقل

حسين مرزوق

التهمة الكيديّة: تفجير في العكر

المنطقة: المعامير

العمر: ٣١ عاماً

تاريخ آخر حكم: ٢٦/فبراير/٢٠١٨م

درجة الحكم: تمييز (نهائي)

حالة القضية: بانتظار مصادقة الطاغية

المعتقل

سيد أحمد العبار

التهمة الكيديّة: قتل ضابط إماراتي وشرطيين

المنطقة: كرباباد

العمر: ٢٥ عاماً

تاريخ آخر حكم: ٢١/مايو/٢٠١٨م

درجة الحكم: تمييز (نهائي)

حالة القضية: بانتظار مصادقة الطاغية

المعتقل

حسين علي مهدي

التهمة الكيديّة: قتل شرطي

المنطقة: كرباباد

العمر: ٢٥ عاماً

تاريخ آخر حكم: ٢١/مايو/٢٠١٨م

درجة الحكم: تمييز (نهائي)

حالة القضية: بانتظار مصادقة الطاغية

المعتقل

سلمان عيسى

التهمة الكيديّة: قتل شرطي

المنطقة: العكر

العمر: ٣٦ عاماً

تاريخ آخر حكم: ٤/يونيو/٢٠١٨م

درجة الحكم: تمييز (نهائي)

حالة القضية: بانتظار مصادقة الطاغية

المعتقل

محمد رضي

التهمة الكيديّة: تفجير في سترة وقتل شرطيين

المنطقة: سترة

العمر: ٢٨ عاماً

تاريخ آخر حكم: ٢٥/فبراير/٢٠١٩م

درجة الحكم: تمييز (نهائي)

حالة القضية: بانتظار مصادقة الطاغية

المعتقل

حسين مرهون

- التهمة الكيديّة: تفجير في الدراز وقتل شرطي
- المنطقة: الدراز
- العمر: ٣٠ عاماً
- تاريخ آخر حكم: ٢٠/مايو/٢٠١٩م
- درجة الحكم: تمييز (نهائي)
- حالة القضية: بانتظار مصادقة الطاغية

المعتقل

موسى عبد اللّه

- التهمة الكيديّة: تفجير في كرانة وقتل شرطي
- المنطقة: كرانة
- العمر: ٢٧ عاماً
- تاريخ آخر حكم: ٣/يونيو/٢٠١٩م
- درجة الحكم: تمييز (نهائي)
- حالة القضية: بانتظار مصادقة الطاغية

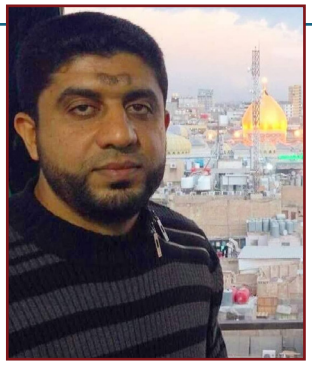

المعتقل

زهير جاسم

- التهمة الكيديّة: قتل أحد عناصر جهاز الأمن
- المنطقة: سترة
- العمر: ٣٩ عاماً
- تاريخ آخر حكم: ١٥/يونيو/٢٠٢٠م
- درجة الحكم: تمييز (نهائي)
- حالة القضية: بانتظار مصادقة الطاغية

المعتقل

حسين الراشد

التهمة الكيديّة: قتل أحد عناصر الشرطة

المنطقة: دمستان

العمر: ٣٢ عاماً

تاريخ آخر حكم: ١٥/يونيو/٢٠٢٠م

درجة الحكم: تمييز (نهائي)

حالة القضية: بانتظار مصادقة الطاغية

المعتقل

حسين موسى

التهمة الكيديّة: تفجير في الدير وقتل شرطي

المنطقة: الدير

العمر: ٢٨ عاماً

تاريخ آخر حكم: ١٣/يوليو/٢٠٢٠م

درجة الحكم: تمييز (نهائي)

حالة القضية: بانتظار مصادقة الطاغية

المعتقل

محمد رمضان

التهمة الكيديّة: تفجير في الدير وقتل شرطي

المنطقة: الدير

العمر: ٣٧ عاماً

تاريخ آخر حكم: ١٣/يوليو/٢٠٢٠م

درجة الحكم: تمييز (نهائي)

حالة القضية: بانتظار مصادقة الطاغية

رسائل أهالي المحكومين بالإعدام

أبناؤنا أبرياء، وأحكام الإعدام ضدّهم سياسية، والاعترافات كلّها منتزعة تحت وطأة التعذيب الشديد، ندعو الجميع لممارسة كافّة أشكال الضغط لوقف تنفيذ أحكام الإعدامات بحقهم.

رسالة أهل المحكوم بالإعدام
ماهر الخباز

نحن أهل المحكوم بالإعدام ماهر عباس كاظم الخباز، نحب أن نضعكم في صورة ابننا المحكوم ظلماً بالإعدام السياسي ماهر الخباز، الذي اعتقل من موقع عمله ولفقوا له تهم كيدية لا يعلم عنها شيء وأجبروه بعد التعذيب أن يوقع على أوراق لا يعلم عن محتواها شيئاً! وهكذا لفّقوا التهمة عليه، بعد تعريضه لتعذيب ممنهج وظالم وانتزعت منه الاعترافات تحت أقسى أنواع التعذيب.

نطالبكم ونناشد المنظمات الحقوقية والمجتمع الدولي للتدخل والكشف عن مصير ابننا ونحن قلقون على حياته سيما بعد تعرّضه للتعذيب والعزل.

رسالة أهل المحكوم بالإعدام
سلمان عيسى

نحن أهل المحكوم بالإعدام سلمان عيسى علي سلمان من منطقة العكر، تاريخ حكم الإعدام ٢٠١٨/٤/٢٩ ودرجة الحكم تمييز نهائي. مكان الاحتجاز سجن جو مبنى رقم (١) مبنى العزل الإنفرادي.

نحب أن نضع جميع المهتمين والمعنيين والشرفاء في صورة حكم الإعدام السياسي الصادر ضد ابننا والانتهاكات التى تعرّض لها ومنها التعذيب بالصعق الكهربائي، واللكم على الفم والذي أدى لتساقط أسنانه الأماميّة، وحدوث كسر في الأنف، وثقب في الإذن، والتحرّش الجنسي، والركل على الأعضاء التناسليّة، والحرمان من النوم لأيام، والحرمان من الالتقاء بالمحامي والأهل لأكثر من شهرين، وهذه ممارسات حاطة بالكرامة الإنسانية.

إنّنا نحن أهل المحكوم بالإعدام سلمان عيسى علي سلمان نطالب بأن لا يتم تنفيذ عمليات إعدام دون إجراء تحقيق عادل وكافٍ، ونؤكّد على أنّه قد تمّ أخذ الاعترافات تحت التعذيب القاسي والشديد، ونناشد المنظمات الحقوقية بضرورة التدخل العاجل والسريع لوقف تنفيذ أحكام الإعدام المبنيّة على خلفيّات سياسيّة، ومحاسبة المسؤولين لما تعرّض له المحكومون من تعذيب.

رسالة أهل المحكوم بالإعدام
محمد رضي

نحن أهل المحكوم بالإعدام محمد رضي من منطقة سترة - واديان.

لقد تمّ اختطاف ابننا المحكوم بالإعدام محمد رضي في تاريخ ٢٠١٥/٨/١م، وتم تغييبه لمدة طويلة ولم نكن نعلم عنه شيئاً، وعشنا أياماً طويلة قاسية في قلق شديد لأنّنا لم نكن نعرف عن مسألة اختفائه شيئاً، ولم نكن نعلم ما هو مصيره، بينما تمّ اعتقاله وتلفيق التهم ضده لجريمة لم يقترفها ولا يعرف عنها شيئاً، بعد انتزاع الاعترافات منه تحت وطأة التعذيب القاسي والشديد والتى تعتبر أحكاماً ظالمة وجائرة في نفس الوقت.

إنّنا أهل المحكوم بالإعدام محمد رضي نناشد الجميع ومن لديه القدرة للتحرك والتدخل العاجل لوقف هذه الأحكام الجائرة والإفراج عن ابننا المظلوم.

رسالة أهل المحكوم بالإعدام
حسين علي مهدي

نحن أهل المحكوم بالإعدام حسين علي مهدي جاسم، نحب أن نضعكم في صورة حكم الإعدام الظالم والمبني على خلفيّات سياسيّة، والذي صدر ضد ابننا حسين علي مهدي من بلدة كرباباد بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٧م، ورفضت محكمة التمييز الطعن المقدّم ضدّ إدانته، وثبّتت حكم الإعدام في ٢١ مايو ٢٠١٨م.

لقد بدت على ابننا المعتقل والمحكوم بالإعدام السياسي حسين مضاعفات أمراض وعاهات جسديّة نتيجة التعذيب الوحشي الذي تعرّض له، بينما ترفض إدارة السجن توفير العلاج المناسب له، وتمعن في إيذائه رغم صدور الحكم الظالم ضدّه. ونظراً للمضاعفات الصحيّة فقد أثّرت حالته الصحية على العين منذ أشهر، حيث لم تعد الرؤية لديه كسابق عهدها، وتتجاهل إدارة السجن طلب تحويله إلى المستشفى للعلاج.

وفي ظل الإهمال الصحيّ لابننا المحكوم بالإعدام حسين فقد تضاعفت حالتهُ الصحيّة، ويعاني من آلام حادة.

إنّنا نطالب ونناشد الجهات المعنيّة ومنظمات حقوق الإنسان ضرورة المسارعة للتحرك الجاد لإنقاذ ابننا من حكم أخذ وانتزع تحت التعذيب الشديد، وحياته أصبحت مهددة تحت حكم جائر في محاكم قضائها مسيس.

رسالة أهل المحكوم بالإعدام
حسين مرزوق

نحن أهل المحكوم بالإعدام حسين إبراهيم علي حسين مرزوق (٢٨ عاماً، من منطقة المعامير عامل بشركة خاصة).

نحب أن نضعكم في صورة ابننا الذي تعرض للتعذيب ولم يسمح له بالالتقاء بمحامٍ إلّا في جلسات المحاكمة! حُكم عليه بالإعدام بعد محاكمة غير عادلة. وتعرّض للاختفاء القسري.

نحن أهل المحكوم بالإعدام حسين إبراهيم مرزوق، والمهددة حياتة بالتصفية جراء حكم محاكم ظالمة، عذب وانتزعت منه الاعترافات تحت التهديد، نطالب بالتحقيق ومحاسبة المسؤلين عن تعذيب ابننا لإجباره على الاعتراف بجريمة لا يعرف عنها شيئاً، وتشديد الضغط لنقض حكم الإعدام ووقف تنفيذه والمطالبة بإطلاق سراح ابننا.

رسالة أهل المحكوم بالإعدام
السيد أحمد العبار

نحن أهل المحكوم بالإعدام السيد أحمد العبار من منطقة كرباباد.

تاريخ الاعتقال: ٢٠١٦/٤/٢٤م، الحكم: إعدام وإسقاط الجنسية.

نحب أن نضعكم في صورة حكم الإعدام الصادر ضد ابننا: لقد سلم ابننا نفسه طواعية في شهر فبراير بعد مداهمة منزلنا، ووجهت ضدّه عدة تهم بصورة تعسفية ظالمة، وتعرّض خلالها ابننا للتعذيب والصعق الكهربائي في الأعضاء التناسلية، وحُرم من النوم والأكل والشرب لساعات طويلة، وحُرم من حقه في الاستعانة بمحامٍ للدفاع عنه أثناء التحقيق! لنسمع ويسمع العالم بشكل مفاجىء بصدور حكم بالإعدام ضدّه بالرغم من كل وجبات التعذيب القاسية التي تعرض لها مما وثقتها تقارير المنظمات الدولية والحقوقية.

نحن عائلة المحكوم بالإعدام السيد أحمد العبار نطالب جميع المنظمات الحقوقية وأصحاب الضمائر الحية والشريفة والمعنيّين التدخّل السريع والتحرّك العاجل والنظر في القضايا الملفّقة له ظلماً وجوراً من قبل المحاكم الظالمة ونزع الاعترافات منه تحت وطأة التعذيب المنهج.

رسالة أهل المحكوم بالإعدام
حسين مرهون

نحن أهل المحكوم بالإعدام حسين عبدالله مرهون من منطقة الدراز والذي اعتقل بتاريخ ٢٠١٧/٦/٢٨

نحب أن نضعكم في صورة وخلفيات حكم الإعدام الصادر ضد ابننا حسين والذي تمّ تغييبه مدة ١٣ يوماً بعد اعتقاله، وخلال هذة الأيام تعرض لأبشع أنواع التعذيب، ولقد تمّ نشر صورة له وكانت آثار التعذيب واضحة جداً عليه، حتى أنّ ملامح وجهه تغيّرت، وحكم عليه بالإعدام وهو بالإضافة إلى حكم الإعدام الصادر ضدّه على خلفية الأحداث التي مرت في البحرين منذ فبراير ٢٠١١ فهو محكوم بالسجن بمجموع أحكام تصل الى ثلاثين عاماً تعرض خلالها ابننا المحكوم بالإعدام حسين عبدالله مرهون للتعذيب النفسي والجسدي وللضرب المتواصل بلا رحمة أو شفقة في سجن جو المركزي.

إنّنا عائلة المعتقل المحكوم بالإعدام نعيش حالة من القلق على حياة ابننا، ونطالب كلّ الجهات المعنيّة والمنظّمات الدوليّة التدخّل والنظر في قرار حكم الإعدام، والذي انتزعت منه الاعترافات تحت سياط الجلادين، وكلّ شيء كان واضحاً وبالصورة كيف تعرّض ابننا للتعذيب، نرجو من المنظمات الدولية والإنسانية والحقوقية الإطلاع على ملف المحكومين بالإعدام، والتحرّك بما يضمن حياتهم قبل أن نفقد حياتهم ظلماً.

رسالة أهل المحكوم بالإعدام
موسى عبد اللّه

نحن أهل المحكوم بالإعدام موسى عبد الله (٢٤ عاماً) من منطقة كرانة، درجة الحكم تميز (الحكم بات نهائياً).

نحب أن نضعكم في صورة حكم الإعدام الصادر ضدّ ابننا وجملة الانتهاكات التى تعرّض لها من الاختفاء القسري والتعذيب في مبنى التحقيقات الجنائيّة وعدم الالتقاء بمحامٍ في التحقيق بالنيابة العامة، كما تعرّض للتعذيب والصعق الكهربائي على أيدي ضباط في وزارة الداخليّة، وهو حالياً محتجز في سجن جو مبنى (رقم ١).

إنّ ابننا موسى عبدالله هو ضحية من ضحايا التعذيب والمحاكم المسيّسة، ورغم التعذيب الذي تعرّض له إلّا أنّ القضاء أصدر بحقه حكم الإعدام ويواجه حكم الإعدام على اعترافات انتزعت تحت وطأة التعذيب.

نحن عائلة المحكوم بالإعدام نطالب بوقف مهزلة أحكام الإعدامات ضد مواطنين لأسباب وخلفيات سياسية، وفضلاً عن ذلك فإنّ العالم يتجه نحو إلغاء حكم الإعدام؛ كونه حكماً قاسياً لا يتناسب مع حق الحياة.

رسالة أهل المحكوم بالإعدام
زهير جاسم

نحن أهل المحكوم بالإعدام زهير إبراهيم جاسم عبد الله نحب أن نضعكم في صورة ابننا، وهو صاحب مطعم يبلغ من العمر ٤٠ عامًا، وهو أب لخمسة أطفال، اعتقل في ٢ نوفمبر ٢٠١٧، كما واحتُجز لمدة ٥٥ يومًا في الحبس الإنفرادي بعد اعتقاله. وبحسب ما ورد، فقد تعرض خلال هذه الفترة لسوء المعاملة والتعذيب، بما في ذلك التعرية القسرية، والصعق بالكهرباء، والتحرّش الجنسي، والضرب. وأثناء التعذيب وقّع زهير على اعتراف قسري تمّ الحصول عليه تحت التعذيب الوحشي، حيث يعترف بعدة اتهامات يُزعم أنّها وقعت بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٧. كان بعض هذه التهم غير المقبولة التي تمّ الحصول عليها تحت التعذيب، هي الانضمام الى مجموعة إرهابيّة، والمشاركة في قتل عناصر من قوات الأمن، وصناعة متفجرات.

نطالب نحن عائلة المحكوم بالإعدام زهير إبراهيم الجميع بالتدخل السريع وممارسة كافة أشكال الضغط على الجهات المعنية وجمعيات حقوق الانسان لإنقاذ ابننا من حكم الإعدام، حيث أنّه تعرض للتعذيب لأخذ الاعترافات منه، وعلى الرغم من أنّ محامي زهير ذكر أنّه لم يتم تقديم أيّ دليل مادي لربطه بالجرائم الموجّهة إليه، إلّا أنّه حُكم على زهير بالإعدام، وأُسقطت جنسيته في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٨، في محاكمة غير عادلة بشكل صارخ. بينما في خطوة لافتة تدلّ على برائته من التهم المنسوبة إليه بلا دليل فقد أُعيدت جنسية زهير في ١٥ يونيو ٢٠٢٠. بينما لا زال حكم الإعدام لم يرفع.

رسالة أهل المحكوم بالإعدام
حسين الراشد

نحن أهل المحكوم بالإعدام حسين عبد الله خليل الراشد نفيد الجميع ومن يعنيه الأمر بخلفيات اعتقال ابننا حسين (٢٩ عاماً) من بلدة دمستان، الذي اعتقل في ظروف غامضة مساء الثلاثاء ٢ /يناير/ ٢٠١٨.

إنّنا ومنذ اعتقاله التعسفي نعيش حالة من القلق على مصيره، وقد أُسقطت جنسيته وحكم عليه بأحكام سجن طويلة إلى جانب الحكم بالسجن المؤبد، وحكم الإعدام، وقد كانت السلطات تطارده منذ العام ٢٠٠٨، لقد تعرّض ابننا حسين لتعذيب ممنهج بهدف إجباره على الاعتراف بقيامه بأعمال إرهابيّة، وبعد إصدار الحكم الأخير لمحكمة التمييز في البحرين، فإنّ حسين أصبح مهدّداً بالإعدام.

إنّنا نطالب بإلغاء عقوبة الإعدام في جميع الأحوال. ونؤكد على ضرورة إلغاء هذه الأحكام الظالمة خاصة في ظل المعاملة اللاإنسانية المذكورة أعلاه، وأحكام الإعدام المؤيدة بناء على اعترافات أُخذت بالإكراه والإجبار. ونناشد جميع المنظمات السياسية والدولية اتخاذ اجراءات فورية لصالح جميع الأبرياء المحكوم عليهم بالإعدام حالياً في البحرين، والمبني على خلفيات سياسيّة متصلة بأحداث ووقائع ثورة ١٤ فبراير، وممارسة كافة أشكال الضغط لوقف تنفيذ الحكم الصادر مؤخراً عن محكمة التمييز البحرينية بتأييد حكم الإعدام الظالم.

رسالة أهل المحكوم بالإعدام
حسين موسى

نحن أهل المحكوم بالإعدام حسين موسى، نحب أن نضعكم في صورة والد المعتقل المحكوم بالإعدام حسين موسى وهو يناشد بحرقة قلب كلّ صاحب شأن بالتدخل لإنقاذ حياة ابنه من حكم الإعدام السياسي، ويقول: لقد ضاع شباب ابني بين الزنازين والقيود وضاع حقه في الحياة والعمل والأمن والأمان، وإنّنا أهله نضم صوتنا إلى صوت والده المكلوم بسماع خبر تأكيد حكم الإعدام الصادر ضد ابنه، ونطالب بوقف عقوبة الإعدام عنه.

إنّنا نطالبكم جميعاً بعمل ما بوسعكم من أجل إنقاذ ابننا المحكوم بالإعدام على خلفيات سياسيّة، ونناشد الجميع التحرّك الفوري والعاجل لإنقاذه من حكم الإعدام، لأنّ محاكمته لم يراعَ فيها ضمانات ومعايير المحاكمات العادلة، بالإضافة إلى أنّ أدلّة المحاكمة لم تكن واقعيّة، والحكم مبني على اعترافات منتزعة تحت وطأة التعذيب، كما هو ثابت في تقرير وحدة التحقيق الخاصة.

ونحب أن نضعكم في صورة ابننا الذي يعرفه الجميعُ بالأخلاق العالية والروح المرحة والدّعابة وهي صفةٌ تحفظها له جدران بلدة الدّير وطرقاتها.

ابننا حسين (٢٨ عاماً) تعرّض إلى أقسى أنواع التعذيب لكي يؤخذ منه توقيع على اعترافات ملفقة لجريمة لم يرتكبها، وكلّما رفض التوقيع كان يعذب أكثر حتّى أنّه تعرض للصعق الكهربائي والتعليق من الأطراف، مما أجبره على الاعتراف بتهمة ملفقة انتُزعت منه تحت وطأة التعذيب.

وعلى الرغم من ظهور أدلّة من الحكومة البحرينية نفسها تدعم التقارير التي تفيد بتعرّض المتهم للتعذيب، فقد أيّدت محاكم النظام مرّة أخرى قرار إعدامه، ونحن نعيش قلقاً بالغاً على مصير ابننا حسين المهددة حياته، فعقوبة الإعدام أمر مروع وخاصة اذا جاءت بعد محاكمات جائرة وظالمة.

إنّنا نطالب بمعاقبة المسؤولين عن تعذيب ابننا، وإعادة التأهيل وتعويضه عن كلّ ما جرى عليه، وندعو المنظمات الحقوقية والإنسانية إلى إعادة فتح ملفات المحكومين بالإعدام في البحرين؛ لأنّ الأحكام التي صدرت كلّها أحكام مبنية على خلفيات سياسيّة، وهي أحكام ظالمة صدرت في ظل محاكمات تفتقر إلى أدنى معايير المحاكمات العادلة، ونؤكد أنّ حياة أبنائنا المحكومين في خطر.

رسالة أهل المحكوم بالإعدام

محمد رمضان

نحن أهل المحكوم بالإعدام السياسي محمد رمضان عيسى، نحب أن نضعكم في صورة حكم الإعدام السياسي الصادر ضد ابننا، تقول زوجته: أنا متيقنة بأنّ جميع من يعرف زوجي أو التقى به يوماً وحتى الشرطة في السجن يعلمون أنّه من المحال أن يرتكب محمد رمضان صاحب القلب الطيب الجريمة المنسوبة له، فمحمد يعيش مع الناس وللناس ولا بوادر لديه أبداً لممارسة العنف، والكراهية ليست لها محلاً في قلبه، فقد طغت طيبته ونقاء سريرته على خصاله، ولا يمكن للخير والشر أن يجتمعان معاً في قلبه.

إنّنا نطالب جميع المعنيين بقضايا العدالة وحقوق الإنسان التدخل لوقف تنفيذ أحكام الإعدامات السياسيّة الصادرة ضد أبنائنا المظلومين، والذين صدرت ضدهم أحكام الإعدام في ظل محاكمات سياسيّة. لقد وثّقت لجنة بسيوني ما تعرّض له المعتقلون السياسيّون من الانتهاكات، ووجبات التعذيب القاسية لانتزاع الاعترافات منهم على جرائم لم يقترفوها.

إنّنا نناشد الجميع المؤسسات الحقوقية وغيرها التدخل الفوري والعاجل لوقف تنفيذ حكم الإعدام، إذ إنّ حكم الإعدام وشيك بالفعل، وبتنفيذه سيكون قد ارتكب ظلم كبير بالتصديق على أحكام الإعدام بحقه وحق جميع المحكومين بالإعدام السياسي، رغم مزاعم التعذيب وغيرها من بواعث القلق بشأن الإجراءات القانونية الواجبة. ينبغي لهم تصحيح الخطأ عن طريق إلغاء أحكام الإعدام فوراً.

صدر حديثاً ..

كتاب: الرحيل نحو الأبديّة

آخر ساعات الشهيد علي العرب قبل إعدامه

اسم الكتاب: الرحيل نحو الأبديّة

عدد الصفحات: ٦٧.

الناشر: دار الوفاء للثقافة والإعلام – البحرين.

جاء في مقدمة الكتاب:

حياة الشهداء هي عبارة عن حياة عاشقٍ يبحث عن معشوقته، من الممكن أن يجد معشوقته بين الجبال في حربٍ دامية مع الأعداء، أو بين قضبان السجون، أو بين أيدي الجلادين أو من خلال عمليةٍ تهزّ الأرض تحت أقدام الطواغيت والفراعنة، وغيرها الكثير من الأماكن.

والشهيد علي العرب كان يسكن في أرض الحجاز، لكنه كان يأتي إلى البحرين باحثاً عن معشوقته، حدّد الطريق الذي يؤدي إلى معشوقته بدقة وتبنّى اسمه الجهادي «الشهادة»، وكان متيقّناً بأنّه سيصل إليها.

الرواية «الرحيل نحو الأبديّة» تحكي لنا عن آخر ساعات الشهيد علي العرب قبل إعدامه بالرصاص الحي بلسان الأسير المحكوم بالإعدام حسين علي مهدي.

وقد تمّ صياغة الرواية بقلم الروائي والأديب الكبير كمال السيد، وتمّ نشرها بواسطة دار الوفاء للثقافة والإعلام.

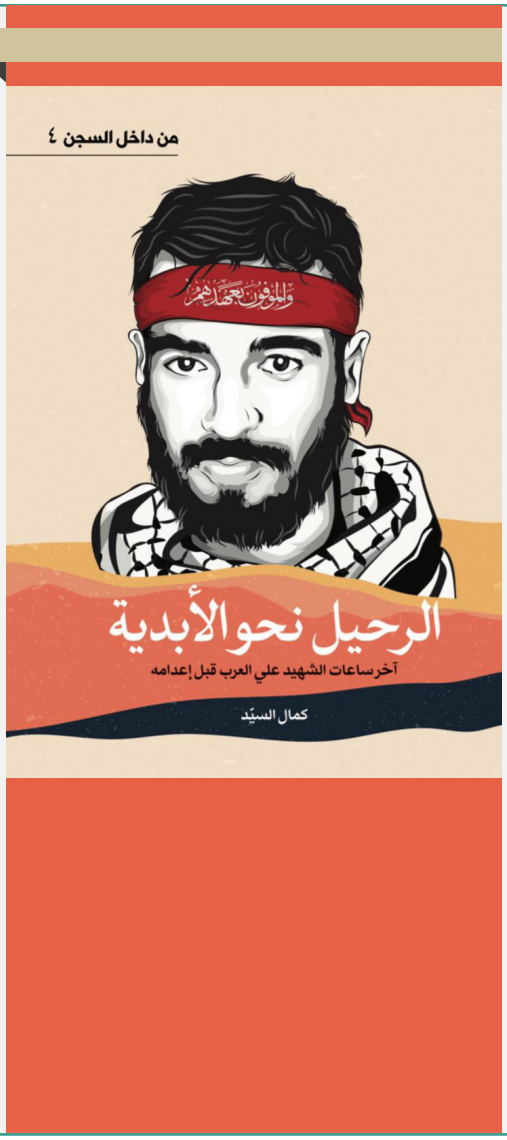

الشيخ حبيب الجمري

قيادي في التيار الرسالي

إنّ شهية سفك الدماء وتقنين إزهاق أرواح شباب البحرين الذي هتف بالحرّيّة والعدالة ليس إلّا سيرة المتفرعنين الذين يظنّون أنّهم كلّما أوغلوا في القتل وابتكروا شتى أصناف التعذيب يظنّون أنّ عمر ملكهم يطول، وهو على العكس تماماً، فبالعدل تدوم الدول والممالك، وبالظلم تنهدم أسس مباني إمبراطوريات سادت في التاريخ ثم بادت.

وإنّ مسيرة المطالبة بالحقوق لم تتوقف بعد كلّ مجزرة وبعد كلّ حالة إعدام أقامها الطاغيّة الخليفيّ فرديّاً أو جماعيّاً، بل على العكس من ذلك ازداد الأحرار تمسّكاً بحقّهم في التحرّر، وحتّى العبيد تمرّدوا على أسيادهم ليستنشقوا عبير الحرّيّة.

إنّ شعبنا وشبابنا يمضون على بصيرة من دينهم ووضوح من ثورتهم الحسينيّة، وإذا خُيّروا بين السلّة والذلّة فدوماً يعلنونها: «هيهات منا الذلة».

السيد عباس شبّر

عضو منظمة سلام لحقوق الإنسان

في تغريدات له عبر «تويتر» كتب:

* المنظومة السياسيّة في البحرين تفتقد إلى الاستقلاليّة الحقيقيّة، ممّا جعلها ترتكب محرّمات في حقّ شعبها، بدءاً بالإعدامات خارج إطار القانون إلى قوننة الإعدامات للضغط على المعارضة.

* أجمعت المعاهدات الحقوقيّة على قدسيّة الحقّ في الحياة؛ مثل المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأهمّ مكوّنات الحقّ في الحياة هو الكرامة، ويشمل الحقّ في عدم الموت، وتوفّر الحاجات الاقتصاديّة الأساسيّة والاجتماعيّة.

* أظهرت الأبحاث أنّ عقوبة الإعدام غالباً ما تُطبّق بشكل ينطوي على التمييز، وتُستخدم بصورة غير متناسبة ضد الفقراء والأقلّيّات وأفراد الجماعات العرقيّة والدينيّة، والبحرين إحدى هذه النماذج.

المحكومون غيابيّاً بالإعدام

السيد مرتضى السندي

الشيخ حبيب الجمري

الشيخ ميثم الجمري

محمد إبراهيم طوق

سيد محمد قاسم محمد

أحمد محمد زين الدين

عبد المحسن صباح

حسين علي أحمد داود

محمد مهدي محمد حسن

إنتهاكات ما بعد الإعدام

- إخفاء وصايا الشهداء عن أهاليهم
- الدفن بعيدًا عن مسقط رأسهم خلافًا لرغبة الأهل
- حرمان الأهالي من التأكد من شرعية وموقع الدفن
- محاصرة مواقع الدفن ومنع الأهل والمعزين من الوصول
- النظام يشترط الحصول على تصريح لزيارة القبور
- الإنتقام والتشفي الطائفي أثناء مراسم الدفن
- قمع مسيرات التشييع الرمزي بإستخدام القوة المفرطة
- تسليم الأهالي زي الإعدام بالدماء وقطع من أجسادهم
- التشهير والتشويه عبر وسائل الإعلام

المسار للوصول لحكم الإعدام في البحرين

تصدر أحكام الإعدام في البحرين على خلفية قضايا سياسية واعترافات متنوعة تحت سطوة التعذيب

- الضرب الوحشي والتعذيب الجسدي باشكال مختلفة
- السجن الإنفرادي والتعرض لدرجات حرارة شديدة
- الحرمان من الطعام والماء الكافيين والصحيين
- الصعق الكهربائي والتهديد أثناء الإستجواب
- الحرمان من لقاء المحامي وتقديم الشكاوى

أوقفوا جرائم الإعدامات السياسيّة

مبادرة الحملة العالميّة لمناهضة أحكام الإعدام السياسي

الدكتور راشد الراشد

يدفع الكثير من النشطاء السياسيّين والحقوقيّين حول العالم حياتهم ثمناً لمواقفهم وآرائهم السياسية، ومطالبتهم بالحقوق السياسيّة والحريات والعدالة، فعادة ما تلجأ السلطات السياسيّة الديكتاتوريّة إلى إستخدام «الإعدام» كوسيلة للتخلّص من معارضيها السياسيّين، أو لتخويف النشطاء من المصير الذي ينتظرهم في حال تبنّيهم لمواقف وآراء تختلف عمّن بيدهم السلطة.

وهناك العشرات اليوم في العديد من الدول صدرت بحقهم أحكام الإعدامات لا لشيء سوى تبنّيهم لقناعات ومواقف تختلف عن السلطات الحاكمة في بلادهم. وكثير من هؤلاء ينتظرون تنفيذ أحكام الإعدامات السياسيّة الظالمة والمجحفة والمبنية على خلفيّات سياسيّة تتصل بمعارضة السلطة وممارساتها وحتى الاعتراض على شرعيتها والمطالبة بحق تقرير المصير وتطبيق العدالة.

وتقوم بعض الأنظمة السياسيّة -سيما في المنطقة العربيّة- بتصفية حساباتها مع خصومها من النشطاء السياسيين والمعارضين من خلال إصدار وتنفيذ أحكام الإعدامات السياسيّة، ضاربة عرض الحائط ضمانات المجلس الاقتصادي الاجتماعي، قرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ والمؤرخ بتاريخ ٢٥ مايو من نفس العام الذي ينص على:

١/ لا يجوز فرض عقوبة الإعدام إلّا في أخطر الجرائم المتعمّدة التي تسفر عن نتائج مميتة.

٢/ لا يجوز أن تفرض عقوبة الإعدام إلّا في حال اقتراف جريمة ينص عليها القانون وقت ارتكابها على عقوبة الموت.

٣/ لا يجوز فرض عقوبة الإعدام إلّا بناءاً على دليل وبرهان قاطع لا يدع مجالاً لأيّ تفسير بديل للوقائع الجنائيّة.

٤/ لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام إلّا بعد تأمين محاكمات عادلة يتمّ فيها توفير كلّ الضمانات القانونيّة الواردة في المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة.

٥/ لا يجوز فرض عقوبة الإعدام على المواقف والنشاطات السياسيّة.

> تقترح المبادرة أن يكون هناك يومٌ عالمي لمناهضة أحكام الإعدام السياسي كجزء من أهداف الحملة لحماية النشطاء السياسيين والحقوقيين من جرائم الإعدام السياسي

حملة أوقفوا جرائم الإعدامات السياسيّة:

لإيقاف الإعدامات السياسيّة وللحيلولة دون استخدامها كسلاح يفتك بالنشطاء من أجل الحرية والعدالة، فإنّ العالم بحاجة إلى تضافر الجهود الدوليّة والمنظمات الحقوقيّة والشخصيات لوقف حركة الإعدامات السياسيّة، ومنع حدوثها في العالم. وتدعو المبادرة جميع المنظمات والمؤسّسات والهيئات السياسيّة والحقوقيّة والأهليّة وكذا الشخصيات والمهتمين بقضايا الحرّيات وحقوق الإنسان المشاركة في هذه الحملة بما يمكن كلاً حسب موقعه وإمكانياته حسب الخطوط العريضة المقترحة التالية:

١- مطالبة المجتمع الدولي بتحمّل مسؤوليّاته والبحث عن الآليات المناسبة لمحاسبة الأنظمة التي تطبق الإعدامات السياسيّة والعمل على وقف إستصدار أحكام الإعدامات

المبنية على خلفيات سياسية.

٢- مطالبة مجلس الأمن الدولي للقيام بمسؤولياته لحماية المعارضين السياسيين من جرائم أحكام الإعدامات السياسيّة بمنع استصدار أحكام الإعدام بحق المعارضيين والنشطاء السياسيين والحقوقيين.

٣- مطالبة المحاكم الدولية بالعمل على إلغاء أحكام الإعدام الصادرة لأسباب وخلفيات تتصل بالنشاط السياسي والحقوقي للمعارضيين السياسيين.

٤- التأكيد على مبادىء الحقوق السياسيّة والمدنية والتي على رأسها حرية التعبير عن الرأي والدين والعقيدة وممارسة كافة أشكال الضغط لحماية النشطاء السياسيين والحقوقيين من خطر الإعدامات السياسية.

٥- بذل كافة الجهود من أجل عالم خال من الإعدامات السياسيّة وجعل النشاط السياسي المعارض حقاً من الحقوق الأساسية التي يتكفّل بها القانون الدولي.

٦- إقامة الندوات والمؤتمرات كحملة ثقافية موازية حول مناهضة أحكام الإعدامات السياسيّة في العالم، وتعزيز مبادىء الحقوق ومنها الحريات السياسيّة وحق الحياة.

توصيات ختاميّة:

يمكن للجميع التحرّك باسمه وتحت شعار الحملة العالمية لمناهضة أحكام الإعدامات السياسية.

من الضروري أن تكون هناك حملة ثقافية موازية حول مناهضة أحكام الإعدام السياسي كجزء من الحملة العالمية لمناهضة أحكام الأعدام السياسي، وعلى الجميع تقع مسؤولية المشاركة في تنظيم الفعاليات والبرامج التنويرية والثقافية، وتشجيع الكتابة والبحث وإعداد الدراسات الخاصة بحق الحياة وحماية النشطاء من جريمة الإعدام السياسي.

لا يوجد وقت محدد للحملة، والرسالة إنسانية مفتوحة وشاملة، ويمكن الإنطلاق في برامج وأنشطة الحملة بلا توقف وعلى مدار الساعة.

الحملة تستهدف إنقاذ الآلاف من النشطاء السياسيين والحقوقيين حول العالم من خطر التصفية تحت مظلة أحكام الإعدام السياسيّة الجائرة والظالمة.

تقترح المبادرة أن يكون هناك يومٌ عالمي لمناهضة أحكام الإعدام السياسي كجزء من أهداف الحملة لحماية النشطاء السياسيين والحقوقيين من جرائم الإعدام السياسي وجعل النشاط السياسي حقاً من الحقوق الأساسية التي يتكفّل بها القانون الدولي.

تسعى المبادرة إلى العمل من أجل تعزيز مبادىء حقوق الإنسان وعلى رأسها الحريّات السياسيّة وحق الحياة.

تعتبر المبادرة أنّ إصدار الأحكام السياسيّة لمحاكمات يفتقد إلى أبسط المعايير الدولية للمحاكمات العادلة والزج بالنشطاء السياسيين لمدد طويلة في السجون تصل إلى المؤبد على خلفيات سياسية جزء من جريمة الإعدامات السياسية، وهي انتهاك صارخ للحريّات السياسيّة ومنها حق المشاركة وحق الحياة.

تدعو المبادرة المجتمع الدولي بجميع مؤسّساته وهيئاته وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي أن ينهض بمسؤوليّاته لمحاصرة الاستبداد وتطويق النظم الديكتاتورية، واعتبارها المصدر الأخطر الذي يهدّد الحريّات السياسيّة وحق الحياة للنشطاء من طلّاب العدالة والمساواة، وممارسة كافة أشكال الضغط من أجل تعزيز الديمقراطية وحاكمية مبادىء وقوانين وأعراف الشرعيّة الدوليّة.

مؤسّس المبادرة: الدكتور راشد الراشد

ناشط ومدافع عن الحقوق والحرّيات السياسية - البحرين

للتواصل:

محمول: ٩٨ ٩٣٩٧٩٠٠٣٨٩+

واتس أب: ٩٨ ٩٣٩٧٩٠٠٣٨٩+

أيميل: drrashidalrashid@gmail.com

حرّر بتاريخ: يوم الثلاثاء ٣ ديسمبر/ كانون الثاني ٢٠١٩م

المصادف ٦ ربيع الثاني ١٤٤١ هـ.ق

ذكرى ٢٧ يوليو

تجديد العهد مع الشهداء «الموفون بعهدهم»

علي البحراني – قيادي في تيار الوفاء الإسلامي

عمدت السلطة الحاكمة في البحرين إلى انتهاج سياسة الانتقام والتشفّي من المواطنين المُنادين بالحريّة والمُطالبين بالحقوق المشروعة، وصولاً لقمة الإرهاب والقتل المقنن عبر جملة من أحكام الإعدام، منذ أوائل عهدها وليومنا هذا، فلم تتوانَ يومًا في سعيها الحثيث لإخماد أيّ حراكٍ مُناهضٍ لسياستها غير العادلة عبر أساليب القمع والاعتقال والتعذيب والقتل أيضًا. الحوادث المتتابعة عبر مرّ السنين تؤكد تعمّد السلطة في قتل المواطنين دون وازع أو رادع وبدم بارد، وحكايات الشّهداء الذين قضوا بالرّصاص الغاشم تكشُف الوجه المُظلم لهذه السلطة، وتوضّح عقليّة السّلطة الدمويّة ومنهجها القمعيّ الإرهابي في التعامل مع الشعب.

وبخصوص ذكرى تنفيذ الحكم على الشهيدين الملالي والعرب بالإعدام بتاريخ ٢٧ يوليو حيث إنّ المحاكمة الجائرة موثقة، وقد تم استخدام التعذيب فأحكام الإعدام المنفذة في البحرين هي انتهاكٌ للعهد الدوليّ الخاص بالحقوق المدنية والسياسية «ICCPR»، والذي انضمّت إليه البحرين في عام ٢٠٠٦، ولا سيما المادة ٦، التي تحمي الحق في الحياة ؛ والمادة ٧، التي تحمي الحق في عدم التعرض للتعذيب. والمادة ١٤، التي تحمي الحق في محاكمة عادلة.

وتنتقد الهيئات الحقوقيّة المعنيّة بحقوق الإنسان الأحكام التعسفيّة القاضية بإعدام الأبرياء من أبناء الشعب، مُعتبرةً ذلك حرمانًا تعسفيًّا من حقّهم في الحياة. كما وترفض تطبيق عقوبة الإعدام إلا بمقتضى حكم نهائيّ صادر من محكمةٍ مختصّة، فيما يُصنّف القضاء في البحرين بالقضاء غير النزيه وغير العادل وفاقد للشرعيّة. أمّا بالنسبة لاعترافات الأبرياء المحكومين جورًا بالإعدام فهي منزوعة منهم تحت وطأة التعذيب والتهديد وسياط الجلّادين.

وما يلي، عدّة نقاط تُنصّها المادة السادسة من العهد الدوليّ الخاص بالحقوق المدنيّة السياسيّة:

١. الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفًا.

٢. لا يجوز في البلدان التي لم تُلغ عقوبة الإعدام، أن يحكم بهذه العقوبة إلا جزاء على أشدّ الجرائم خطورةً وفقًا للتشريع النافذ وقت ارتكاب الجريمة وغير المخالف لأحكام هذا العهد ولاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ولا يجوز تطبيق هذه العقوبة إلّا بمقتضى حكم نهائيّ صادر عن محكمة مختصّة.

٣. حين يكون الحرمان من الحياة جريمة من جرائم الإبادة الجماعيّة، يكون من المفهوم بداهة أنّه ليس في هذه المادة أيّ نص يجيز لأيّة دولة طرف في هذا العهد أن تُعفي نفسها على أيّة صورة من أيّ التزام يكون مترتبًا عليها بمقتضى أحكام اتفاقيّة منع جريمة الإبادة الجماعيّة والمعاقبة عليها.

٤. لأيّ شخص حُكم عليه بالإعدام حق التماس العفو الخاص أو إبدال العقوبة، ويجوز منح العفو العام أو العفو الخاص أو إبدال عقوبة الإعدام في جميع الحالات

٥. لا يجوز الحكم بعقوبة الإعدام على جرائم ارتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر، ولا تنفيذ هذه العقوبة بالحوامل.

٦. ليس في هذه المادة أيّ حكم يجوز التذرّع به لتأخير أو منع إلغاء عقوبة الإعدام من قِبل أيّة دولة طرف في هذا العهد.

بالرغم من كلّ ذلك وبدعم أمريكي وبريطاني ففي يوم ٢٧ يوليو نفذت القبيلة الخليفية الغازية حكم الإعدام على اثنين من شباب الوطن المقاوم، هما الشهيدان الملالي والعرب، الذين تمّ اعتقالهما وتعذيبهما وانتزاع الاعترافات منهما قهرا، وعرضهما على محكمة صورية تفتقر لأدنى معايير العدالة والإنصاف، ولم يتمتعا فيها بحريّة الوصول لمحاميهم وعرض أدلة براءتهم وتفنيد الاعترافات التي انتزعت تحت وطأة التعذيب.

حكم الإعدام على شبابنا الغالي يكشف مرة أخرى عقلية البداوة والوحشيّة التي لم تستطع الحضارة أن تبدّلها في نفس القبيلة الخليفيّة الغازية، التي تتعامل مع المواطنين الأصليين بنزوة الانتقام والتشفّي، وما ذكرى ٢٧ يوليو الدامية إلّا وجه من أوجه الشهوة لسفك الدماء وتآمر أعداء شعب البحرين.

وما يزال ثلّة من شبابنا في السجون محكومين بالإعدام يتوقون للشهادة انتظار الورود لندى الفجر، إلّا أنّ ارتكاب أيّ حماقة بحقهم خطأ استراتيجي تقترفه السلطة ومن يحميها، فسفك مزيد من الدماء العزيزة يعني تعزيز المجهول السياسي لمستقبل النظام الخليفي واستقراره.

خاطرة مع الشهيد البطل
سامي مشيمع

الشيخ ياسر الصالح

الشهيد العزيز والبطل سامي مشيمع رحمة الله عليه شهيد الإعدام، كان معنا في سجن الحوض الجاف وفي سجن جو، حقيقة مهما وصفنا ومهما تكلمنا عن تواضع وخدمة سامي للسجناء فكل ذلك قليل، كان يخدم السجناء بشكل حقيقي نخجل منه، فهو رجل خدوم بكل ما للكلمة من معنى، خدوم خدوم..، يعني لو بقيت اتحدث من الآن إلى ما لا نهاية لا أدري كم أحتاج لأوفيه حقه في الخدمة، حقيقة كان خدوماً للمساجين، وسامي دائما كانت الإبتسامة على شفتيه.

أذكر قصة معه رحمة الله عليه: أنا لم أكن أعرف سامي من قبل وأول مرة التقيت بالشهيد هي في سجن الحوض الجاف، في يوم من الأيام كانت لا تزال زنازين الحوض الجاف مغلقة أي نحن في الزنازين لا نرى بقية الإخوة الموجودين في الزنازين الأخرى، كل زنزانة لوحدها، حتى حينما يتم فتح الابواب للذهاب للحمام يأخذون زنزانة زنزانة بحيث لا نلتقي ببقية الإخوة.

في يوم من الأيام قرر ضابط السجن بدر غيث المعروف بنذالته وتعذيبه للمساجين قرر أن يحلق رؤوس جميع المساجين، وأمر الشهيد سامي مع اثنين من المساجين للقيام بحلاقة رؤوس المساجين، وطلب منه أن يحلق رؤوس كل من في العنبر وكانوا أكثر من ١٠٠ سجين.

كانوا يخرجوننا زنزانة تلو الاخرى إلى الحمامات، وفي الحمامات وضعوا كراسي ونجلس ويقوم سامي وورفاقه بالحلاقة، والشرطة وقوفاً على رأس سامي من أجل أن لا يتكلم أحد، ولكي يتأكدوا أنه تمت العملية بنجاح مطلق، إن قضية حلق رؤوس المساجين وجعلهم كأنهم عائدون من الحج، يعني طبعاً في بعض الأحيان الظالم يقوم بأشياء يظن أنه يضر الأخرين، أنا بالنسبة إلي حينما تم حلقي على الصفر في السجن تذكرت أيام الحج وشعرت وكأنني راجع من الحج وشعرت بسعادة.

على كل جلست على الكرسي، أول ما جلست جاء الشهيد سامي فقلت ليه: شنو أسمك؟

فقال: أنا سامي، فقلت ليه: أنا شيخ معمم يصير ما تحلق لحيتي؟

فقال: تم شيخنا أبشر.

قلت في نفسي ترى ماذا سيفعل هذا السجين المسكين؟!

وفعلاً حلق رأسي وترك لحيتي، لكني خشيت أن يلحق الضرر بالشهيد فعليه اطاعة الاوامر وعدم التخلف.

قال لي رحمة الله عليه: قوم قوم شيخ روح.. قلت له: ماذا افعل؟ هل اذهب؟ ألن يتعرض لك هذا الشرطي بسوء؟

فقال: اذهب.. قمت وحاولت الذهاب مسرعاً كي لا يلتفت الشرطي، لكن الشرطي إنتبه فصرخ بي وأوقفني: أنت تعال تعال ليش ماحالق لحيتك؟ فهنا إنبرى سامي رحمة الله عليه وقال للشرطي بكل بساطة: خله، خله يروح، هذا خله يروح.

شعرت وكأن سامي وهو يتكلم وكأنه هو الضابط، لكن الشرطي صرخ بوجه سامي: يعني شنو خله يروح منو أنت تعطي أوامر؟!!

فرد عليه سامي: لا لا لا.. خله يروح، هذا خله يروح.

أنا وقفت متحير اخشى أن اذهب ويتضرر سامي المسكين فهو بالنتيجة قد ضحّى من أجلي ولم ينفذ الأوامر، وفي نفس الوقت اريد أن اهرب بسوعة، لكن سامي إنبرى وقال للشرطي: هؤلاء يذهبون للمحكمة العسكرية والقاضي لا يقبل بحلق لحيتهم، سكت الشرطي وقال: روح.

فيما بعد حينما إنفتحت الزنازين وإلتقينا بالبطل الشهيد سامي رحمه الله سألته: سامي أنت من وين جبت هالكلام؟ قال: ما أدري، الله ألقى على لساني وأنا تكلمت، يقول أنا بروحي كنت متحير شنو أجاوب بس سبحان الله هالشكل جرت على لساني، رحمة الله عليه.

الخارجيّة الهولنديّة تدعو السلطات البحرينيّة إلى إلغاء أحكام الأعدام

دعت أمستردام السلطات البحرينية إلى إلغاء أحكام قضائية صدرت بإعدام كلا من الشابين البحرينيين، محمد رمضان وحسين موسى.

وقالت الخارجية الهولندية عبر حسابها الرسمي على «تويتر»: «نحن نكرر دعوة الاتحاد الأوروبي للمنامة لوقف تنفيذ أحكام الإعدام ضد محمد رمضان وحسين موسى».

وأضافت: «كما ندعو السلطات البحرينية إلى وقف تنفيذ أحكام الإعدام عموما، وتخفيف جميع أحكام الإعدام المعلقة، والعمل على إلغاء مادة حكم الإعدام».

وكانت محكمة التمييز البحرينية قد أيدت، الحكمين الصادرين سابقا من المحكمة الجنائية، القاضيين بإعدام رمضان وموسى.

وكان القضاء البحريني قد أيد في ١٣ يوليو الجاري حكماً نهائيّاً بإعدام ضحيتي التعذيب محمد رمضان وحسين موسى بعد إلصاق تهمة تورطهما في قتل أحد عناصر الأمن في البحرين.

ونقلت وكالة رويترز العالمية للأنباء خبر محاكمة رمضان وموسى، مشيرة إلى ما تحدثت عنه منظمات دولية معنية بحقوق الإنسان من تعرضهما للتعذيب وإجبارهما على الاعتراف بالتهم تحت الإكراه.

وقبل يوم من المحاكمة نشرت جريدة الواشنطن بوست والغارديان البريطانية ومنصات إعلامية واسعة رسالة صوتية لمحمد رمضان يتحدث فيها عن برائته، ويشرح فيها تعرضه للتعذيب، وأدلة براءته.

منظمة هيومن رايتس ووتش

تعقّب على أحكام الإعدام الأخيرة في البحرين

قالت لين معلوف، مديرة البحوث للشرق الأوسط في منظمة العفو الدولية، تعقيباً على الأنباء التي تفيد بأن محكمة الاستئناف الجنائية العليا في البحرين قد أيدت اليوم حكمي الإعدام الصادرين بحق محمد رمضان وحسين موسى، والذين قد أدينا في عام ٢٠١٤ بعد محاكمة بالغة الجور استندت إلى الاعترافات التي انتزعت تحت التعذيب:

«ما كان ينبغي أن يُدان محمد رمضان وحسين موسى على أساس اعتراف ملفق انتُزع تحت وطأة التعذيب. وعلى الرغم من ظهور أدلة من الحكومة البحرينية نفسها تدعم التقارير التي تفيد بتعرض المتهمين للتعذيب، فقد أيد نظام المحاكم مرة أخرى قرار إعدامهما، وهذا يشكل سابقة جديدة تبعث على القلق في تاريخ البحرين الحافل بازدراء الإجراءات القانونية الواجب اتباعها».

«فعقوبة الإعدام أمر مروّع في كل الأحوال، إلا أنها تصبح أكثر ترويعاً إذا ما طبقت بناء على أحكام تصدر عقب محاكمات جائرة. وندعو السلطات البحرينية إلى أن تلغي فوراً قراري الإدانة والحكمين بحق رمضان وموسى. فبدلاً من الحكم بالإعدام على ضحيتي هذه المحاكمة المعيبة ، يجب على السلطات محاسبة المسؤولين عن تعذيبهما، وضمان تلقي المتهمين التعويض، وإعادة التأهيل، وتقديم ضمان قوي بعدم التكرار».

مفوضيّة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تدعو البحرين إلى إيقاف جميع عمليات الإعدام

أعربت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن قلق شديد إزاء تأييد محكمة النقض البحرينيّة، وهي المحكمة العليا في البحرين، حكم إعدام صادر بحق رجلَيْن بحرينيَّيْن، زعم أن اعترافاتهما انتزِعَت منهما تحت التعذيب.

وأوضحت المتحدثة باسم مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ليز ثروسيل اليوم الثلاثاء، أنّ محمد رمضان وحسين موسى علي موسى محمد «اعتقلا دون مذكّرة توقيف، واحتجزا تعسّفًا بتهمة تفجير قنبلة ناسفة في شهر شباط/ فبراير، أدّت إلى مقتل رجل من رجال الشرطة، وأنّ اعترافاتهما انتزِعَت منهما تحت التعذيب».

يذكر أنّ محكمة النقض ألغت في العام ٢٠١٨ حكم الإدانة الصادر بحقّهما بسبب مخاوف من تعرّضهما للتعذيب، وأحالت من جديد قضيتهما إلى محكمة الاستئناف التي أعادت الحكم عليهما بالإعدام.

وأكدت المتحدثة ليز ثروسيل أنّ استخدام الاعترافات المُنتزعة تحت التعذيب في محاكمة تؤدي إلى عقوبة الإعدام، «ينتهك الحظر المطلق للتعذيب وضمانات المحاكمة العادلة».

وقالت إنّ ذلك يجعل العقوبة تعسفية في طبيعتها، ويعدّ «انتهاكا للحق في الحياة على النحو المنصوص عليه في المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، مشيرة في هذا الصدد إلى أن قرار محكمة النقض الصادر يوم الاثنين الموافق ١٣ تمّوز/ يوليو بتأييد عقوبة الإعدام بحق الرجلين، مثير للقلق الشديد».

وحثّت مفوضية حقوق الإنسان على لسان المتحدثة باسمها ليز ثروسيل السلطات البحرينية على الوقف الفوري لأيّ قرار بإعدام محمد رمضان وحسين موسى علي موسى محمد.

ودعت إلى «إلغاء حكم الإدانة الصادر بحقّهما، وضمان إعادة محاكمتهما وفقًا للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان».

هذا وحثّت المفوضية حكومة البحرين على «ضمان امتثال قوانينها المحلية للقانون الدولي لحقوق الإنسان».

وشّددت على أهمّيّة «التحقيق في جميع مزاعم الاعتقال والاحتجاز التعسفيَّيْن، والتعذيب واستخدام الاعترافات بالإكراه».

وقالت: «من الضروري للغاية محاسبة المسؤولين عنها ومنع تكرارها».

مفوّضة حقوق الإنسان في ألمانيا تطالب البحرين بالامتناع عن تنفيذ أحكام الإعدام

عبّرت مفوّضة حقوق الإنسان الألمانية بيربل كوفلر عن خيبتها لقرار محكمة التمييز بالحكم بإعدام الشاب محمد رمضان وحسين موسى.

ودعت كوفلر الحكومة البحرينية «إلى الامتناع عن تنفيذ عمليات الإعدام وإعادة العمل بالوقف الفعلي للعقوبة والذي قام بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٦».

وقالت إنّ «عقوبة الإعدام هي شكل من أشكال العقوبة القاسية واللا إنسانية التي ترفضها الحكومة الاتحادية في جميع الظروف».

وتشغل بيربل كوفلر منذ الأول من مارس/ آذار ٢٠١٦ منصب مفوضة الحكومة الألمانية لسياسات حقوق الإنسان والإغاثة الإنسانية.

منظمة هيومن رايتس ووتش

تدعو لفتح تحقيق مستقل في مزاعم تعذيب بحرينيين محكومين بالإعدام

قالت منظمة هيومن رايتس ووتش «إن على حلفاء البحرين، بمن فيهم الولايات المتحدة وبريطانيا، بالضغط على البحرين للسماح لخبراء أمميين بالتحقيق بشكل مستقل في مزاعم تعذيب بحرينيين محكومين بالإعدام هما محمد رمضان وحسين موسى.

ودعت المنظمة السلطات إلى الإفراج عنهما، أو «إعادة محاكمتهما في إجراء قضائي يستوفي معايير المحاكمة العادلة».

وقالت الباحثة في المنظمة آية مجذوب «تعارض هيومن رايتس ووتش عقوبة الإعدام في جميع الظروف بسبب طبيعتها القاسية وكونها لا رجوع عنها».

وتأتي هذه الدعوة بعد اقتراب جلسة تعقدها محكمة التمييز الإثنين المقبل ١٣ يوليو في فرصة هي الأخيرة لاستئناف حكم الإعدام الجائر.

ولفتت المنظمة إلى أن هذه لم تكن أول مرة تنظر فيها محكمة التمييز قضية محمد رمضان وحسين موسى، مشيرة إلى أن محكمة بحرينية حكمت على الرجلين بالإعدام في ٢٠١٤ بتهمة قتل شرطي واتهامات أخرى بالإرهاب، رغم إفادة الرجلين بقيام عناصر الأمن بتعذيبهما والاعتداء عليهما جنسيا لدفعهما إلى الاعتراف.

وكانت محكمة التمييز أيدت حكمَيْ الإعدام في نوفمبر ٢٠١٥. لكن «وحدة التحقيقات الخاصة» التابعة للنيابة العامة، التي أجرت تحت الضغط تحقيقا في مزاعم التعذيب، «وجدت تقريرا طبيا لطبيب بوزارة الداخلية، لم يُذكر سابقا، يوثق الإصابات في معصمَي موسى».

ذكر التقرير أن الإصابات تثير شكوكا حيال تعرضه للاعتداء وسوء المعاملة، مضيفا أن هناك شكا حول جريمة تعذيب تمت بقصد إجبارهما على الاعتراف بارتكاب الجريمة التي اُتهما بها.

الاتحاد الأوروبي يدعو البحرين إلى:

حظر الإعدام وإعادة محاكمة محمد رمضان وحسين موسى

أكّد الاتحاد الأوروبي في بيان له اليوم، على لسان الناطق باسمه بيتر ستانو، أنّ الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف الجنائية العليا في البحرين بتنفيذ حكم الإعدام بحق محمد رمضان وحسين موسى صدر على الرغم من وجود مخاوف بعدالة المحاكمة.

ودعا الاتحاد السلطات البحرينية إلى وقف تنفيذ حكم الإعدام بحق محمد رمضان وحسين موسى، وضمان أن تحصل إعادة محاكمتهما وفقًا للقانون والمعايير الدولية.

وأكد الاتحاد الأوروبي «أنه يعارض بشكل قاطع استخدام عقوبة الإعدام في جميع الظروف» داعيًا «مملكة البحرين إلى فرض حظر على عمليات الإعدام كخطوة أولى نحو الإلغاء».

وقال الاتحاد إن «عقوبة الإعدام تنتهك الحق غير القابل للتصرف في الحياة المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة القصوى. وأكّد «أن عقوبة الإعدام لا تعمل كرادع للجريمة. وأن حالات فشل العدالة لا رجعة فيها».

ثلاثة من مقرري الأمم المتحدة يدعون إلى إلغاء عقوبة الإعدام في البحرين

أعرب ثلاثة من مقرري الأمم المتحدة عن قلقهم بعد إصدار حكم بالإعدام ضد رجلين في البحرين يُزعم بتعرّضهما للتعذيب من أجل انتزاع اعترافهما بقتل رجل شرطة في شباط/ فبراير ٢٠١٤.

والخبراء هم: المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي آغنس كالامارد، والمقرّرة الخاصة المعنيّة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة في سياق مكافحة الإرهاب فيونوالا ني أولاي، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسيّة أو اللّاإنسانيّة أو المهينة نيلز ميلزر.

وقال الخبراء المستقلون في بيان، إنّ السلطات البحرينية اعتقلت اثنين من مواطنيها وهما محمد رمضان وحسين موسى علي موسى محمد، في شباط/ فبراير ٢٠١٤ بتهمة قتل رجل شرطة في هجوم تفجيري. وعقب ذلك تمت إدانتهما في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ وصدر ضدهما حكم بالإعدام، وأيّدت محكمة الاستئناف الحكم في آذار/ مارس ٢٠١٥، وأكدته محكمة النقض في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥.

وبحسب البيان، طلبت وحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب النيابة العامة ووزارة العدل في آذار/ مارس ٢٠١٨ بإعادة النظر في القضايا بمحكمة النقض في ضوء توفر أدلة جديدة بما في ذلك ما يتعلق بمزاعم التعذيب. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨، ألغت محكمة النقض حكم الإعدام وأعادت القضية إلى محكمة الاستئناف، إلا أن محكمة الاستئناف حكمت مجددا في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠ على الرجلين بعقوبة الإعدام.

وقال الخبراء: «إننا نشعر بقلق عميق بشأن مزاعم تعرّض السيد محمد رمضان وحسين موسى علي موسى محمد للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي أجبرتهما على الاعتراف»، ودعوا إلى فرض وقف رسمي على جميع أحكام الإعدام بهدف إلغائها بشكل كامل.

وذكّر الخبراء بأن قبول الأدلة التي يتم الحصول عليها تحت وطأة التعذيب ينتهك الحق في الحصول على محاكمة عادلة وفق الإجراءات القانونية، وهو محظور بلا استثناء. وإذا ما ثبُت وقوع ذلك، في هذه الحالة ترقى عقوبة الإعدام إلى القتل التعسفي.

وطالب الخبراء حكومة البحرين بتذكّر التزاماتها بمنع جميع أشكال التعذيب وسوء المعاملة والتحقيق بارتكابها ومعاقبة مرتكبيها، وتقديم العلاج اللازم للضحايا وإعادة تأهيلهم.

وقال الخبراء: «نحث جميع السلطات المعنية على الوقف الفوري لأيّ مخططات تهدف إلى تنفيذ حكم الإعدام بحق الرجلين، وإلغاء أحكام الإعدام بحقهما نهائيا وضمان محاكمتهما بموجب القانون والمعايير الدوليّة».

منظمة ريبيرف البريطانيّة:

قيود صارمة وتنصّت على مكالمات المحكومين بالإعدام

عبّرت منظّمة «ريبريف» المعنيّة بحقوق الإنسان في بريطانيا عن قلقها البالغ على مصير المعتقلَيْن «محمّد رمضان وحسين موسى»، بعد قرار محكمةٍ بحرينيّة تأييد تنفيذ حكم الإعدام عليهما.

وقالت المنظّمة عبر تغريدة لها عبر حسابها على موقع التواصل الاجتماعيّ «تويتر» إنّه «منذ جلسة الاستماع الأخيرة يوم الإثنين الماضي ١٣ يوليو/ تموز ٢٠٢٠، وتثبيت عقوبات الإعدام، فرضت إدارة السجن قيودًا صارمة على الاتصالات الهاتفيّة للمعتقلين «رمضان وموسى»، بل وتقوم بالتنصّت على أيّ مكالمات لهما»- بحسب تعبيرها.

وكانت منظّمة «ريبريف» قد أطلقت حملة لإنقاذ المعتقلَيْن «محمّد رمضان وحسين موسى» من خطر عقوبة الإعدام، وأكدت تعرّضهما -على حدّ سواء- للتعذيب وسوء المعاملة، لإجبارهما على الاعتراف في قضيّة قتل شرطيّ إثر تفجير في الدير في فبراير/ شباط ٢٠١٤.

أعضاء من الكونغرس الأمريكي يطالبون بإيقاف أحكام الإعدام في البحرين

السيناتور الأمريكي عن الحزب الديمقراطي رون وايدن

قال السيناتور الأمريكي عن الحزب الديمقراطي رون وايدن، عبر حسابه على شبكة التواصل الاجتماعي تويتر: «أحثّ ملك البحرين بشدّة على وقف إعدام حسين موسى ومحمد رمضان، نظراً للأدلّة عن تعرّضهما للتعذيب بغيّة انتزاع الاعترافات منهما».

السيناتور الأمريكي عن الحزب الجمهوري ماركو روبيو

قال السيناتور الأمريكي عن الحزب الجمهوري ماركو روبيو إنّ حكم الإعدام بحق محمد رمضان وحسين موسى جاء بعد محاكمة غير عادلة واعترافات انتزعت بالقوّة وتحت الإكراه.

ودعا السيناتور الأمريكي ماركو روبيو حكومة البحرين إلى ضمان الحقوق الأساسية للشعب البحريني والإفراج عن محمد رمضان وحسين موسى.

السيناتور الأمريكي عن الحزب الجمهوري جايمس ماكغفرن

دعا عضو الكونغرس جايمس ماكغفرن -وهو رئيس مشارك للجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان، وأحد كبار المدافعين عن حقوق الإنسان في الكونغرس- حكومة البحرين إلى إطلاق سراح محمد رمضان وحسين موسى الذين أُدينا وحكم عليهما بالإعدام في العام ٢٠١٤ بتهم الإرهاب، على الرغم من تعرّضهما للتعذيب والاعتداء الجنسي لإجبارهما على الاعتراف.

وقال ماكغفرن إنّ «محمد رمضان وحسين موسى تعرّضا للتعذيب، وهذا يعني أنّ إدانتهما والأحكام الصادرة بحقهما ظالمة بطبيعتها» مضيفًا أنّ «محكمة النقض أدركت هذه الحقيقة عندما نقضت الأحكام في العام ٢٠١٨، ومن المؤسف أن هذين الرجلين ما زالا مسجونين ويواجهان الإعدام».

وتابع ماكغفرن القول إنّه «يجب على البحرين إطلاق سراح هذين الرجلين من خلال منحهما العفو أو تخفيف عقوباتهما» مؤكدًا أنّه «على الحكومة أن تسمح لخبراء الأمم المتحدة بالتحقيق بشكل مستقل في مزاعم التعذيب» ولفت إلى أنّ «البحرين ستؤدّي إلى المزيد من الأضرار بسجلها الفظيع في مجال حقوق الإنسان برفضها وقف هذا الظلم».

The Washington Post

قالت صحيفة واشنطن بوست الأمريكيّة إنّ إحدى الهيئات الرقابيّة الحكوميّة في البحرين لأول مرّة وجدت أدلّة تعذيب بحقّ المعتقلَين المحكوميْن بالإعدام «محمّد رمضان وحسين موسى».

وأكّدت الصحيفة في تقرير لها بأنّه تم استخدام الإكراه البدنيّ لانتزاع الاعترافات، ما دفع المحكمة إلى إلغاء أحكام الإعدام الصادرة، ولكن هناك مخاوف على مصير المعتقليْن بعد صدور حكم بتأييد الإعدام بحقّهما.

وأشارت إلى شهادة «رمضان» عن تعذيبه عبر مكالمة هاتفيّة لزوجته من السجن قبل أسبوع، إذ قال إنّ «هناك صور وتقارير طبيّة وشهود تثبت تعرّضنا للتعذيب، أنا بريء من الجريمة التي اتُهمت بها، وخضعت لمحاكمة زائفة، وحُكم عليّ بالإعدام، موتي سيكون غير قانونيّ».

وأضافت أنّ «وحدة التحقيقات الخاصّة» كشفت عن تقرير طبيّ أكدت فيه «إصابة موسى بجروح تطابق مزاعمه بالتعذيب، واستشهدت بنتائج طبيّة لإصابات في يديه»، وخلصت إلى «وجود أدلّة على التعذيب، وحثّت السلطات على إلغاء حكم الإعدام الصادر من محاكم سابقة».

ونقلت الصحيفة عن مدير معهد البحرين للديمقراطيّة وحقوق الإنسان «سيد أحمد الوادعي» قوله إنّ «هذه المحاكمة تجسّد الظلم الذي يواجهه المعارضون في البحرين، إذ يُعاقب معارضوا الحكومة بالمضايقة القضائيّة وبالتعذيب حتى الموت».

وأضاف أنّ «حلفاء البحرين في الغرب يغمضون عيونهم عن هذه الانتهاكات منذ فترة طويلة، وقد حان الوقت لهم لاتخاذ موقف».

مطالبات بوقف أحكام الإعدام في البحرين

طالبت لجنة المحامين لحقوق الإنسان في ويلز ببريطانيا حاكم البحرين «حمد عيسى ال خليفة» بتخفيف أو إيقاف أحكام الإعدام الصادرة على المعتقلَين «محمّد رمضان وحسين علي موسى».

وقالت اللجنة في رسالة لها الأربعاء إنّ «الرجلين تمّ إدانتهما بزعم قتل ضابط في قضيّة تفجير عام ٢٠١٤، رغم وجود أدلّة تثبت تعرّضهما للتعذيب لإجبارهما على الاعتراف بالتهم المنسوبة ضدّهما».

وأشارت إلى أنّ المعتقلَين «رمضان وموسى» يواجهان خطر الإعدام الوشيك، بعد استنفاد جميع إجراءات التقاضي والاستئناف في محاكم البحرين.

وقال عضو اللجنة «بيت ويثربي» «إنّ الإدانات في هذه القضيّة معيبة بشكل أساسيّ، فقد فشلت المحاكمة في التمسّك بضمانات الإجراءات القانونيّة الواجبة مثل وصول المتهمين إلى المحامين، كما لم تستمع المحكمة إلى التقارير الطبيّة والحقوقيّة بشأن ومزاعم التعذيب».

وأضاف أنّ على «حاكم البحرين أن يتصرّف دون إبطاء لتخفيف هذه الأحكام، وبموجب الدستور، وعليه أن يمنع قتل هذين الرجلين»- بحسب تعبيره.

وأكدت اللجنة معارضتها لعقوبة الإعدام في جميع الظروف، كما دعت حاكم البلاد إلى التخلّي عن استخدام عقوبة الإعدام والعمل على وقفها، وإلغائها بما يتماشى مع القانون الدوليّ.

البرلمان البريطاني يستنكر أحكام الإعدام بمواقف متعدّدة

1 مجلس اللوردات يدعو الحكومة البريطانيّة إلى إنقاذ ضحايا التعذيب البحرينيّين من الإعدام

دعا زملاء في مجلس اللوردات الحكومة البريطانية يوم أمس إلى التدخل لإنقاذ أرواح اثنين من ضحايا التعذيب البحرينيين، وشكّكوا في «المساعدة الأمنية» البريطانية التي لا تقل عن ٥ ملايين جنيه إسترليني للبحرين منذ العام ٢٠١٢.

ونقلت صحيفة مورنينغ ستار البريطانية سؤالًا وجهته البارونة رامزي: «لماذا لا تستطيع «وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث» التدخل في مكان تذهب إليه الأموال البريطانيّة وتحصل بقوّة لهذين الرجلين، على الأقل الآن، على تأخير في التنفيذ ومحاكمة عادلة؟»

وعن الحكومة، قال اللورد أحمد «إنّ اتخاذ القرار النهائي يعود إلى محكمة النقض».

وأضاف أنّه بعد القرار «ستراجع الحكومة ما إذا كان هناك أي استثناء أو رحمة يمكن اعتمادهما من قبل الملك».

وقالت مايا فوا، وهي مديرة منظمة ريبريف: «إنّ زمن المراقبة ولّى منذ وقت طويل، لقد حان وقت التدخل لإنقاذ حياة هؤلاء الرجال».

2 عريضة برلمانيّة بريطانيّة تطالب بإلغاء أحكام الإعدام في البحرين

دعا برلمانيّون بريطانيّون حكومة بلادهم إلى تقديم تمثيلات فعّالة لإلغاء أحكام الإعدام الصادرة ضدّ «محمّد رمضان وحسين موسى»، ووقف إعدام جميع الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام في البحرين.

وأشار النواب في عريضة برلمانيّة في مجلس العموم البريطانيّ إلى أنّ محكمة النقض البحرينيّة يمكن أن تبطل أحكام الإعدام الصادرة على «محمّد رمضان وحسين موسى»، حيث إنّهما سجينا رأي، حُكم عليهما بالإعدام بناءً على اعترافات كاذبة انتُزعت تحت التعذيب.

وأكدوا أنّ خبراء مستقلّين من المجلس الدوليّ لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب قيّموا التحقيقات البحرينيّة في تعذيب الرجال وخَلصوا بأنّها معيبة بشكل خطير، وأنّ الحكم الذي صدر عليهما على أساس أدلّة التعذيب هو معيب للغاية.

ولفتوا إلى أنّ هناك عشرة أفراد آخرين في البحرين استنفدوا سُبل الانتصاف القانونيّة، وهم معرّضون لخطر الإعدام الوشيك، وشدّدوا على وجوب إقرار المملكة المتحدة بمعارضة عقوبة الإعدام في أيّ ظرف من الظروف.

وقد تصاعد عدد النواب البريطانيين الموقعين على عريضة برلمانية مناهضة لأحكام الإعدام في البحرين إلى ١٥.

ووقع على العريضة برلمانيّون من مختلف الأحزاب البريطانية الممثلة في مجلس العموم وفي مقدمتهم أعضاء في الحزب الوطني الأسكتلندي وحزب العمال وحزب الأحرار الديمقراطيين بالإضافة إلى الحزب الويلزي. من بينهم اوهارا بريندن، من الحزب الأسكتلندي، أندي سكوتر وزير العدل في حكومة الظل العمالية.

وتدعو العريضة حكومة رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون إلى إدانة احكام الإعدام التي تصدرها السلطات الحاكمة في البحرين. وأعرب النواب في العريضة عن قلق مجلس العموم البالغ من القرار الذي اتخذته محكمة النقض في البحرين في ١٥ يونيو الجاري بتأييد أحكام الإعدام الصادرة ضد زهير إبراهيم جاسم عبد الله وحسين عبد الله خليل راشد؛ لافتين إلى أنه لم يُسمح لأي من الرجلين بحضور جلسة الاستئناف النهائية.

كما أعرب النواب عن أسفهم الشديد لتأييد هذه الأحكام على الرغم من أنّ ثلاثة خبراء من الأمم المتحدة وثقوا في ٢٠١٨ انتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة ضد ٢٠ شخصًا من بينهم زهير وحسين في ديسمبر، بما في ذلك أعمال التعذيب على مدى ١٣ يومًا ضد زهير.

وأوضحت العريضة بأنّ كلا الرجلين استنفدا الآن جميع سبل الانتصاف القانونية ويواجهان الآن الإعدام بانتظار مصادقة حاكم البحرين على حكم الإعدام .

وذكّرت العريضة سلطات البحرين بأن خبراء الأمم المتحدة أكدوا على أنه في ظل هذه الظروف، فإن تنفيذ حكم الإعدام هذا سيكون بمثابة إعدامات بإجراءات موجزة. كما أشارت كذلك إلى زيادة استخدام البحرين لعقوبة الإعدام منذ انتهاء الوقف في عام ٢٠١٧ بإعدام ثلاثة رجال، تلاه إعدام ثلاثة (٢) آخرين رمياً بالرصاص في تموز ٢٠١٩ .

واعتبر النواب أن هذه الإعدامات تثير مخاوف من أن الأحكام الصادرة ضد زهير إبراهيم جاسم عبد الله وحسين عبد الله خليل راشد يمكن تنفيذها قريباً على الرغم من المخاوف الخطيرة والمستمرة فيما يتعلق بسلامة إدانتهم .

واختتم النواب عريضتهم بتوجيه دعوة للحكومة البريطانية لإدانة هذه الأحكام دون تحفظ ، كما تطلب من وزارة الخارجية والكومنولث استخدام أي تأثير لها مع سلطات البحرين للسعي إلى تخفيف فوري لهذه الأحكام.

3 حزب العمال البريطاني يدعو حكومته ألّا تبقى صامتة بشأن حقوق الإنسان في البحرين

ندد حزب العمال البريطاني بموقف الحكومة البريطانية إزاء سجل حقوق الإنسان في البحرين، بعد أن أيّدت المحكمة العليا أحكام الإعدام الصادرة بحق الناشطَين المؤيدين للديمقراطية، محمد رمضان وحسين موسى.

وقالت ليزا ناندي، وهي نائبة وزير الخارجية في حكومة الظل، في بيان نشره الحزب على موقعه، تعليقًا على قرار المحكمة العليا في البحرين إنّه «في قضية تستطيع المملكة المتحدة فيها ممارسة نفوذها، يجب على الحكومة ألّا تبقى صامتة».

وأضافت أنّ «تعذيب محمد رمضان وحسين موسى كان دليلًا مروعًا على أن اعترافاتهم انتُزعت بالقوة» مؤكّدة أنّه «لا يمكن لحكومة المملكة المتحدة أن تدعي أنها تدافع عن الناشطين المؤيدين للديمقراطية في هونغ كونغ لكنها تفشل في تطبيق نفس المبادئ على البحرين».

ولفت البيان إلى أنّ مجلس الوزراء البريطاني اعترف الأسبوع الماضي بالعلاقة «الوثيقة والمهمة» بين المملكة المتحدة والبحرين، مشيرًا إلى أنّه «يجب أن يأتي وزير الخارجية إلى مجلس العموم يوم الثلاثاء ويؤكد للنواب أننا لن نكون متفرجين عندما تتاح لنا الفرصة لإثبات التزامنا بالدفاع عن حقوق الإنسان».

4 نائب بريطانيّ عن حزب العمال يحذّر من الخطر الوشيك بتنفيذ حكميّ إعدام في البحرين

أكّد النائب عن حزب العمّال في مجلس العموم البريطانيّ «آندي سلوتر» أنّ الجامع المشترك بين البحرين والإمارات والسعودية هو اعتقال المعارضين والتعذيب والإعدام.

وسأل «سلوتر» -خلال جلسة مساءلة لوزير الخارجيّة «دومينيك راب» حول نظام العقوبات العالميّ ضدّ انتهاك حقوق الإنسان- عمّا إذا كانت الحكومة البريطانيّة ستفرض إجراءات عقابيّة على منتهكي حقوق الإنسان ضدّ ما يسمّى الدول الصديقة، في إشارة إلى البحرين.

وأثار النائب البريطانيّ ما وصفه بالخطر الوشيك من تعرّض المعتقلَيْن «زهير عبدالله وحسين راشد» للإعدام في البحرين، بعد تأييد القضاء البحرينيّ حكم الإعدام ضدّهما.

وعلّق وزير الخارجيّة البريطانيّ على ذلك بأنّ حكومة بلاده تثير قضايا حقوق الإنسان، وتأخذ هذا الموضوع بشكل جدّي.

حوار مع بعض المحكومين بالإعدام

الشيخ حبيب الجمري

قيادي في التيار الرسالي محكوم بالإعدام

بداية لو تحدثونا عن رأيكم بشكل عام في أحكام الإعدام التي صدرت بحق ٣٦ مواطناً، والتي تم تنفيذ ٥ أحكام منها؟

ثورة ١٤ فبراير ٢٠١١ ثورة شعبية شاركت فيها كلّ فئات الشعب للتحرّر من الاستبداد الخليفي، وطوال هذه السنوات لجأ الخليفيون لشتى الوسائل لإسكات المعارضين وواحدة من أبشع الوسائل الترهيبية هي إصدار أحكام الإعدام بل وتنفيذه أيضاً.

صدر حكم الإعدام ضدكم وأنتم خارج البحرين بعد توجيه قضاء آل خليفة تهماً تتعلق بزعزعة الأمن والإستقرار والإرهاب، وكانت الأحكام مثار إستغراب ودهشة الكثيرين، كيف تنظرون إلى الحكم الصادر ضدكم؟

تفاجأت وتفاجأ شعب البحرين بحكم الإعدام الصادر بحقّي في قضية كانت مثار سخرية من شعبنا الأبي، إذ جمعونا مع مجموعة لا تربطنا أيّة روابط إلّا كوننا نطالب بحقّنا بالعدل والحرّية، ثمّ لفّقوا لنا تهمة هي التخطيط لقتل المشير وزير دفاع آل خليفة، دون سابق تمهيد ولا معطيات. لهذا أمام الحرج أسقطوا حكم الإعدام عن الإخوة المسجونين وبقي الحكم سيفاً مسلّطاً عليّ وعلى غيري بالداخل وبالخارج.

بنظركم ما هي أهداف نظام آل خليفة من إصدار أحكام الإعدام بحق مواطنين تم إنتزاع الإعترافات منهم تحت وطأة التعذيب الجسدي والنفسي الشديد وبإقرار منظمات دولية وحقوقية يعتد بها؟

الهدف الأساسي هو الإذعان لحكم متفرعن، فكما هدّد فرعون السحرة الذين كفروا بطغيانه كذلك هؤلاء يريدون أن يرسلوا رسالة دموية للشعب أنّ المعارضين مصيرهم الإعدام.

هل يستطيع نظام آل خليفة من خلال أحكام الإعدام التغطية على واقع عدم شرعيته وإغتصابه للسلطة وفرضه لسلطة الأمر الواقع؟ وهل ستؤثر على حقيقة التناقض القائم بين الشعب ونظام آل خليفة؟

بالعكس تماماً، فإنّ آل خليفة إنّما يطلقون الرصاص واحدة تلو الأخرى على تاريخهم الأسود الدموي، ويقصّرون أجل حكمهم بهذه الاحكام الجائرة .

و لن يستطعوا بهذه الأحكام التعمية على مطالب الشعب المحقة بالتحرّر من الدكتاتورية.

كيف تنظرون إلى المستقبل في ظل تمادي سلطة آل خليفة في إصدار أحكام الإعدام بالجملة في تحد سافر للشعب وللدين والأخلاق والقيم وجميع المعايير الإنسانية والدولية الخلاّقة؟

مستقبل شعب البحرين مشرق وهو يسير نحو الحرية والعدالة، ولا يمكن أن تثنيه هذه الاحكام عن طريق العزة والكرامة، بل تزيده إصرارا وثباتا على المضي قدماً بطريق ذات الشوكة.

ماذا تقولون للمحكومين بالإعدام وأهاليهم؟

﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ﴾ ..

إنّ رجال البحرين وشبابها نذروا أنفسهم للتضحية الحسينية دفاعاً عن مستضعفي شعب البحرين، فنحن ماضون ولا تزيدنا هذه الأحكام إلّا يقيناً بوجوب التحرّر من آل خليفة ، وإنّنا ننظر للمستقبل بعيون متفائلة.

وكما قال شيخ الشهداء الفقيه النمر:

«إمّا ان نعيش على الأرض أحراراً أو نودع داخلها أبراراً». والحمد لله رب العالمين.

الشيخ ميثم الجمري

عالم دين معارض محكوم بالإعدام

بداية لو تحدثونا عن رأيكم بشكل عام في أحكام الإعدام التي صدرت بحق ٣٦ مواطناً، والتي تم تنفيذ ٥ أحكام منها؟

هذا العدد جداً كبير نسبة إلى صغر حجم البحرين، دولة تعتبر من أصغر دول العالم وسكان البحرين الأصليّون لا يتجاوزون المليون، أي أنّنا نستطيع أن نقول إنّ آل خليفة يقومون بعمل مجزرة!!

آل خليفة فكرهم داعشي، وقواتهم دواعش بلباس نظامي، وقتل الشيعة لديهم من التقرّب إلى الله.

وشعب البحرين يجب أن لا يسكت عن هذه الأحكام الظالمة، والسكوت على ٣٦ محكوم بالاعدام، وأكثر من ٢٥٠ شهيد، سيدفعهم لعمل مجازر في شعبنا.

صدر حكم الإعدام ضدكم وأنتم خارج البحرين بعد توجيه قضاء آل خليفة تهماً تتعلق بزعزعة الأمن والإستقرار والإرهاب، وكانت الأحكام مثار إستغراب ودهشة الكثيرين، كيف تنظرون إلى الحكم الصادر ضدكم؟

تهمتي هي الإفتاء بقتل قوات الأمن، وأنا لم أعلم بها إلّا بعد صدور الحكم بسنة أو سنتين!!

وآل خليفة ليس عندهم مشكلة في الاتّهام، والغرض من أحكام الإعدام خصوصاً للموجودين بالخارج هو تقييد وشل حركتهم، لأنّهم مؤثّرون بشكل أو بآخر؛ فلا بدّ من تقييد حركتهم بأحكام الإعدام، ونحن طلّاب حق، والموت لايؤثّر فينا، ولا أحكام الإعدام تؤثّر فينا ولا ترهبنا، هذه تشد عزيمتنا وتنكس رؤوس آل خليفة لأنّهم يفضحون أنفسهم، ويبيّنون سوأتهم، ويظهرون على حقيقتهم، ودليل خبث أصلهم، ويظهرون أنّهم غير منتمين لهذا الوطن، وليس عندهم اعتبار لدماء أبنائه، ولا لحقوقهم، فهذه الأحكام تكشفهم وتعرّيهم.

بنظركم ما هي أهداف نظام آل خليفة من إصدار أحكام الإعدام بحق مواطنين تم إنتزاع الإعترافات منهم تحت وطأة التعذيب الجسدي والنفسي الشديد وبإقرار منظمات دولية وحقوقية يعتد بها؟

آل خليفة يمارسون التعذيب داخل السجون وخارج السجون، وآل خليفة وأجهزتهم؛ الشرطة والدفاع والأمن الوطني والمخابرات وكلّ مؤسّساتهم الموجودة أجهزة قمعية، وكلّها موظفة لترهيب شعب البحرين وتخويفه من القادم، ومن السطوة الخليفية والقبضة الحديدية.

ونحن اليوم لدينا مسؤولية وطنية بتوعية الناس من الخطر الخليفي الموجود، وعدم التنازل أصلاً، ويجب أن لا نسكت عن هذا الحق في مجابهة الظلم والظلمة، ويجب أن نستمر ونداوم على مجابهة آل خليفة، ولا يمكن أن ندعهم يحقّقون أهدافهم.

هل يستطيع نظام آل خليفة من خلال أحكام الإعدام التغطية على واقع عدم شرعيته واغتصابه للسلطة وفرضه لسلطة الأمر الواقع؟ وهل ستؤثّر على حقيقة التناقض القائم بين الشعب ونظام آل خليفة؟

قال الإمام زين العابدين عليه السلام: «الحمد لله الذي جعل أعداءنا من الحمقى» فآل خليفة كلّما أرادوا اتّخاذ قرار معيّن لتلميع صورتهم أو لإلصاق تهمة الإرهاب بالمجاهدين فإنّه يرتد عليهم، العالم كلّه يعرف من هم آل خليفة، ومن يقف معهم، أليس إسرائيل وأمريكا وبريطانيا والسعودية والإمارات؟!! أنا أعتقد أنّ هذه الأعمال لا تزيد آل خليفة إلّا خسراناً فوق الخسران، وتزيد من رصيد شعب البحرين أمام المجتمع الدولي، نحن لا نتحدّث عن الحكام، بل نتحدث عن شعوب العالم، وآل خليفة هم الذين يقتلون ويعذّبون وليس نحن، ونحن مع الله عز وجل، و﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدامَكُمْ﴾، ولا شكّ أنّ الله سبحانه وتعالى ناصر شعب البحرين وشعوب العالم المظلومة أجمع.

كيف تنظرون إلى المستقبل في ظل تمادي نظام آل خليفة في إصدار أحكام الإعدام بالجملة في تحد سافر للشعب وللدين والأخلاق والقيم وجميع المعايير الإنسانية والدولية الخلاّقة؟

مثل ما أسلفت سابقاً آل خليفة على شفا جرف النار، اليوم المجتمع الدولي والحكومات تمرّ بأزمة كورونا، ووراء هذه الأزمة أزمة اقتصاديّة كبيرة، وأتصوّر بأنّ الأيام القادمة حبلى بمفاجئات إلهيّة لا نعلمها واقعاً، وبقاء آل خليفة مرتبط بالدول الأخرى، وبمجرّد سقوطها يسقط آل خليفة. اليوم مملكة آل سعود شبه منهارة، وبمجرّد هلاك سلمان سيتفرق حكمهم وينتهي، ولن يبقى لآل خليفة ظهر يستندون إليه، وبمجرّد انكشاف ظهرهم سيسقطون، فأين يذهبون وأين يفرّون؟ وهذه نراها رأي العين، ومن لا يسمع طبول الحرب اليوم فهو أصم، وكأنّي بها تقترب ونسأل الله أن يكون فيها الفرج.

ماذا تقولون للمحكومين بالإعدام وأهاليهم؟

للمحكومين بالإعدام لا سيما من هم بالداخل أقول: واقعاً أنتم الآن أقرب إلى الله تبارك وتعالى، صحيح أنّ المسجون قريب من الله لكن المحكوم بالإعدام أقرب، فبينه ولقاء الله والشهداء شعرة، هنيئاً لكم هذا التوفيق الإلهي، توفيق إلهي أنّ الواحد منّا يختم عمره بالشهادة. بالطبع نسأل الله أن ينجيكم ويبعد عنكم السوء والمكروه، لكن أنتم تنتظركم نعمة كبيرة، فاصلة قصيرة وتكونون في منزلة رفيعة، منزلة الأنبياء والصالحين، ماذا فعلتم في حياتكم حتى وفقتم هذا التوفيق؟ توفيق لم يحصل لنا ولا لغيرنا، صحيح أنّنا محكومون بالإعدام لكنّنا بالخارج، ولا نعلم هل نوفق لهذه المرتبة أم لا، وأنتم في الحدث، والله من عليائه خصكم بهذه الخاصية، المحظوظ من يحصل هذه النعمة الخاصة، كم أنتم موفّقون وقريبون من الله، قربكم من الله خصكم بهذا الاختبار الصعب، فمن الصعب أن تعرف أنّك ستعدم في أيّ لحظة، لكن هذا هو دليل قربكم من الله ليختاركم للقائه وبهذه الطريقة، أسأل الله تبارك وتعالى أن لا تنسونا من دعائكم، أنتم ملائكة على وجه الأرض فعلاً، وأفضل من الملائكة، أنتم موفقون في الدنيا ولديكم حظ عظيم أفاضه الله عليكم فهنيئاً لكم. ولعوائلهم أقول: كم أنتم موفقون أنّ الله اختصكم بين كثير من الخلق وكثير من البشر، فاختار منكم من يرفع رؤوسكم ورؤوس الأمة وتكونون بقرب فاطمة الزهراء عليها السلام، أنتم لديكم فضل عظيم غداً بجوار الزهراء عليها السلام أم سيد

الشهداء وتحشرون في زمرة الشهداء، يسألكم رب العزة: ماذا قدّمتم؟ فتقولون: قدّمنا فلذات أكبادنا.

نسأل الله أن يلهمكم الصبر ويربط على قلوبكم ويشحذ عزيمتكم، ويعطيكم الطاقة الروحية التي تبعث فيكم الرضا، ويمسح على قلوبكم ويجعلكم مشاعل للحرية بما قدّمتم في هذه الدنيا، ونسأل الله أن يبعد أحكام الإعدام عن فلذات أكبادكم، فأنتم في فضيلة ومنزلة عظيمة فضّلتم بها، واختبرتم فنجحتم، فهنيئاً لكم واقعاً، وأسأل الله تبارك وتعالى أن يختم عمري بالشهادة.

وختاماً.. أنا أقدم عرضاً جيداً لآل خليفة، أقول لهم: أطلقوا كلّ سجناء البحرين وأنا أسلّم نفسي لكم، نفذوا فيَّ حكم الإعدام، وخذوني إلى المذبح واقتلوني.

أنا ميثم عمران حسين فداء لكلّ المساجين في البحرين، أنا أسلّم نفسي لكم وافعلوا بي ما شئتم، بعد إطلاق سراح السجناء.

محمد إبراهيم طوق

معارض محكوم بالإعدام

متى تمّ اعتقالكم، وكيف تمّ ذلك؟

تم اعتقالي في منطقة مقابة.

تمت محاصرة المنزل الذي كنت فيه بأعداد كبيرة من قوات أمن الدولة والشغب، وكانت الطائرة تحلق على مستوى منخفض من المنزل الذي كنت فيه، أنا لم أسمع طرقهم الباب بل رأيتهم فجأة في قبالي، الذين رأيتهم أمامي كانو ثلاثة أشخاص، وكان أوّل شخص فيهم شاهراً سلاحه في وجهي والصرخات تتعالى منهم: «لا تقاوم، سلم نفسك، أنظر الى الحائط، أرفع يديك على الحائط».

وبعدها تكالبوا عليّ وألبسوني القيود «الأفكري» في يدي، وأخرجوني الى خارج المنزل، وما إن وضعت قدمي خارج المنزل أحسست نفسي كأنّي فريسة وسط الذئاب فقاموا يركضون متوجهين إليّ وهجموا عليّ وانهالوا عليّ بالضرب والشتائم وشتم المذهب الشيعي.

ما هي التهم الموجّهة لكم؟

في بادئ الأمر كنت أتوقع بأنّي متهم بالقضايا الأكثر شيوعاً في البحرين، مثل التجمهر، وأعمال الشغب، وما شابه، لكنني صدمت من أول لحظة أركبوني سيارة الشرطة، فقد كان هنالك ضابط في المقعد الأمامي، أمسك بيدي وأخذ يصرخ بأعلى صوته: «سأقطع الأصبع التي ضغطت بها على الرموت لتفجير العبوة!! أنت من عمل تفجير سترة!!»

وعند وصولي الى جهاز أمن الدولة اتضح لي بأنّني متهم بقضايا كثيرة ليّس لي شأن بها ولا علاقة، مثل سلاح وتفجيرات وقضايا أُخرى كلّها ملفقة.

كيف تمّ تعذيبكم، وكيف تمّ توقيعكم على الإفادة؟

منذ أوّل لحظات وصولي إلى جهاز أمن الدولة استخدموا معي التعذيب النفسي، حيث وضعوني قرب الدرج وكانت الأضواء منخفضة هناك، وتتعالى أصوات صرخات الشباب المعتقلين وهم يعذبونهم بالضرب، ثمّ جلبوا لي سلسلة حديد ووضعوها في يدي ورجلي، فصرت مقيّداً في اليدين والرجلين، ثمّ عصبوا عيني بقماش أسود، وبعد لحظات أدخلوني الى غرفة لم أعرف كم شخصاً يوجد فيها لأنّي كنت مُعصّب العينين، وسألوني سؤالاً واحداً فقط: كيّف قمت بتنفيذ التفجير؟

فأجبت بأنّي لم أقم بأيّ تفجير، فانهالوا عليَّ ضرباً بالعصي والركل بالأرجل، وأنا مُصرٌّ بأنّي لم أقم بأيّ تفجير، حتّى أشبعوني تعذيباً، ثمّ جلبوا لي الكهرباء وقاموا بوضعها قرب أذني وهم يضربوني في فخذي بها، ومناطق متفرقة من جسمي، واستمر الحال معي ثلاثة أيام، حتى قال أحد الضباط بعد الثلاثة أيام من اعتقالي: «أنت الذي قمت بالتفجير وستوقع على الاعتراف، ولن تخرج من هذا المكان إلّا بعد توقيعك على الإعتراف»، وهكذا أجبروني على الاعتراف بأمور لم أفعلها.

ما هو الدليل على برائتكم؟

أوّلاً أنا لا أتحدث من أجل إظهار براءتي للظلمة، بل أقول هذا الكلام لأثبت للناس والتاريخ بأنّ هؤلاء مجرمون وظلمة، وإثبات برائتي أنا وأخوتي من الاعترافات التي نشروها على قناتهم الرسميّة.

هم يقولون بأنّ التفجير تمّ بعبوة واحدة، وفي الاعتراف على التلفاز طُلب منّي أن أقول: إنّي استلمت العبوة في مقبرة واديان!!

وطُلب من زميلي محمد رضي أن يقول: إنّه استلم العبوة بالقرب من مدرسة ابن النفيس!!

وطُلب من صلاح سعيد المتهم الثالث معنا يقول: إنّه استلم العبوة من منطقة مركوبان!!

فكيّف تقولون إنّ التفجير حدث بعبوة واحدة، وفي الاعترافات في التلفاز تحدّدون لنا ثلاث مواقع نعترف باستلام العبوات منها؟!

وكلّ شخص منا أستلمها من مكان يختلف عن زميله الآخر؟!

إذن كيف اعترفتم في التلفاز، وكيف كان ذلك، وهل كنت تعلم أنّه سيتمّ بث الإعتراف؟!

بعد رجوعي من النيابة العامه، في الساعه العاشرة صباحاً، جاء أحد المرتزقة وقال: قم معي، وأخذني حتى وصلنا إلى بوابة، وقبل إدخالي من البوابة نزع العصابة التي على عيّني، وأدخلني إلى صالة كان يتواجد فيها بعض الضباط وأجهزة تصوير، ثمّ أجلسوني على كرسي وقالوا: الآن نطلب منك أن تقول جميع اعترافاتك.

فقلت لهم: لماذا أجهزة التصوير، هل ستعرضون كلامنا على التلفاز؟

قالوا لي: لا، بل هذا التصوير يخصّ وزارة الداخليّة فقط، وليس للعرض على التلفاز، وكان معه أوراق الاعترافات المأخوذة منا غصباً (المُزوّرة).

وكان الحوار عبارة عن سؤال وجواب.

يسألني وأنا أجيب بالجواب الموجود على الورقة، وقد أعادوا التصوير ثلاث مرات، وفي كلّ مرة يقول: «هذا الجواب خاطئ، المفترض أن تقول كذا وكذا»، وهكذا حتى أكملوا الأجوبة.

كيف ترى القضاء الخليفي وخاصّة فيما يخصّ أحكام الإعدام؟

القضاة جميعهم ظلمة، ففي الواقع أصبح الشعب البحريني يعرف ما هو حكم هذا الشاب وذاك الشاب، وأصبحت المحكمة مثل المطعم، فعند ذهابك الى المطعم يوجد قائمة طعام تختار الوجبة والسعر الموجود، ونحن في البحرين نعرف الحكم على الشباب قبل أن ينطق به القاضي، لأنّ الأحكام كلّها ظالمة وتأتي من أمن الدولة، والقضاة في البحرين باعوا دينهم من أجل إرضاء الظالم، لا يتورّعون عن إصدار أيّ حكم من أجل إرضاء الظالم، بل لا يدقّقون حتّى في الإفادات، ووظيفتهم تتكوّن من ثلاث خطوات:

الجلسة الأولى: إلقاء التهم على المتهم.

الجلسة الثانية: استماع الشهود المزيفين من قبل الحكومة.

الجلسة الثالثة: النطق بالحكم، الحكم الذي جاء لهُ من أمن الدولة حيث يقوم بقراءته فقط.

هذا هو حال القضاء في البحرين.

هل لديك معلومات عن المحكومين بالإعدام؟

بقيت في بقعة يملؤها المظلومون في السجن، وكنّا نتحدّث في بعض الليالي وكلّ شخص يحكي قصته وكيّف لفقت لهُ التهم البريء منها، ولكن سأتكلم عن الشباب المقتولين ظلماً:

– الشهيد علي السنگيس، لم تكن لهُ حتى إفادة أو اعتراف، بأنّه شارك في قضية الديه (التي تعرف بتفجير الشحي)، بل حكم عليه غيابيّاً بالإعدام، واعتقلوه بعد الحكم عليه بالإعدام بعد ستة أشهر تقريباً، فمن أين لهم الحق بالحكم عليه بالإعدام وهم حتى لم يحقّقوا معه في القضية؟!!

والجميع يعلم بأنّه حكم بالإعدام لأنهُ كان من الشباب المطالبين بحقوقهم وحقوق شعبهم، ومن الشباب المرابط في ساحات الثورة، وسبب لهم إزعاجاً بحراكه الثوري، فأصبح على قائمة الإعدام.

– الشهيد المظلوم علي العرب: الشهيد علي العرب لم تكن لهُ صله لا من قريب ولا من بعيد بمقتل الحمادي، ولكن بطولة الشهيد علي العرب ومساعدته إلى الشهيد رضا الغسرة هي التي وضعته على قائمة الإعدام، وعندما شاهدوا جيداً بطولة الشهيد علي العرب وتحريره للشهيد رضا الغسرة، ونظروا كيّف كانت بسالته عند أبوب «سجن جو» وكيّف كان المرتزقة يفرّون من حرارة يدهُ الضاربة.

لكلّ هذهِ الأسباب جعلوا الشهيد علي العرب متهماً في قضية مقتل الضابط الحمادي ليكون مصيرة الإعدام.

ما هي رسالتك لشعب البحرين وللسجناء المحكومين بالإعدام خاصّة؟

أنا أصغر من أن أبعث رسالة الى السجناء الأبطال، لكن أقول لهم: لكم مني ألف تحيّة وسلام، صبرتُم وبإذن الله ستجدون حلاوة صبركم أمام أعيُنكم، أنتم من يصنع التاريخ، أنتم من يصنع انتصار المظلوم على الظالم، أنتم الذين أعرتم جماجمكم الى الله، وتاجرتم تجارةً لن تبور مع الله، فالله هو أولى بنصركم أحبتي، والفرج قريب بإذن الله تعالى.

سيد محمد قاسم محمد

معارض محكوم بالإعدام

بداية لو تحدثونا عن رأيكم بشكل عام في أحكام الإعدام التي صدرت بحق ٣٦ مواطناً، والتي تم تنفيذ ٥ أحكام منها؟

لا قيمة لكلِّ أحكام المحاكم غير الشرعيّة، خصوصًا أحكام الإعدام المنتزعة تحت وطأة التعذيب، بل إنَّ كلَّ أحكام الإعدام في البحرين هي أحكام انتقامية للمطالبين بحقوقهم البديهية المكفولة من كل الدساتير والقوانين، والمعارضين للفكر البدوي المتمثِّل في حكومة البحرين وعصابة آل خليفة المجرمة.

صدر حكم الإعدام ضدكم وأنتم خارج البحرين بعد توجيه قضاء آل خليفة تهماً تتعلق بزعزعة الأمن والإستقرار والإرهاب، وكانت الأحكام مثار إستغراب ودهشة الكثيرين، كيف تنظرون إلى الحكم الصادر ضدكم؟

نعم، لا شكّ في أنَّ هذا الحكم ظالمٌ، إذ إنَّه صدر مع عدم توفّر أيّ دليل حسّي أو مادّي أو غيرها، وهو وسام شرف لي، نعم يدّعون وجود اعترافات انتزعت من أبرياء في ظلمات وكر التعذيب أثناء التحقيق ضدّي.

بنظركم ما هي أهداف نظام آل خليفة من إصدار أحكام الإعدام بحق مواطنين تم إنتزاع الإعترافات منهم تحت وطأة التعذيب الجسدي والنفسي الشديد وبإقرار منظمات دولية وحقوقية يعتد بها؟

في اعتقادي إنّ الهدف عند هذا النظام الفاسد ينقسم إلى قسمين: الأول هو حقد وانتقام على هذا الشعب المؤمن الصامد، والثاني هو ورقة ضغط على المعارضة عند أيّ مطالبة بكامل حقوق هذا الشعب إلى خفض وكسر هذه الإرادة، وهم يحلمون أن نتنازل.

هل يستطيع نظام آل خليفة من خلال أحكام الإعدام التغطية على واقع عدم شرعيته وإغتصابه للسلطة وفرضه لسلطة الأمر الواقع؟ وهل ستؤثر على حقيقة التناقض القائم بين الشعب ونظام آل خليفة؟

لا، لا يستطيع، بل سيكشف عن بشاعة قمعه وظلمه على هذا الشعب وتأكيداً على عدوانيته وانتقامه منه، وهذا لن يؤثّر على حقيقة التناقض وسيثبت بوضوح على إثر هذه الأحكام على أن الوضع داخل البحرين أنّ شعب البحرين يحتاج إلى نظام غير هذا النظام، نظام هو يختاره بنفسه.

- كيف تنظرون إلى المستقبل في ظل تمادي نظام آل خليفة في إصدار أحكام الإعدام بالجملة في تحد سافر للشعب وللدين والأخلاق والقيم وجميع المعايير الإنسانية والدولية الخلاّقة؟

من الواضح أنّ هذا الأسلوب من إصدار احكام الإعدام وتأييده بالجملة على أبناء هذا الشعب الشرفاء هو آخر أوراق هذا النظام المتعجرف العاجز، ولن يكسر الإرادة والمواصلة حتى تحقيق مطالب الشعب كاملة.

ماذا تقولون للمحكومين بالإعدام وأهاليهم؟

أنتم فخر الدين والشعب المؤمن الصابر، منكم نستمد الصبر والصمود وبثباتكم سنكسر جبروت هذا النظام المتهالك الهش، ولن نتنازل عن حرّيّتكم ولن نهدأ ولن ننساكم يوماً، والصبر سلاح السير الطويل.

أحمد محمد زين الدين

معارض محكوم بالإعدام

بداية لو تحدثونا عن رأيكم بشكل عام في أحكام الإعدام التي صدرت بحق ٣٦ مواطناً، والتي تم تنفيذ ٥ أحكام منها؟

أحكام الأعدام التي صدرت على الأحرار في البحرين أحكام جائرة وظالمة وانتقامية ضدّ مَن طالبوا بحرية هذا الشعب المظلوم من قبل هذه العصابة القبليّة المجرمة.

صدر حكم الإعدام ضدكم وأنتم خارج البحرين بعد توجيه قضاء آل خليفة تهماً تتعلق بزعزعة الأمن والإستقرار والإرهاب، وكانت الأحكام مثار إستغراب ودهشة الكثيرين، كيف تنظرون إلى الحكم الصادر ضدكم؟

هي أحكام فاقدة إلى الشرعية ولا توجد أيّ أدلة ملموسة عليها، ولا توجد إلّا الاعترافات المأخوذة تحت التعذيب.

بنظركم ما هي أهداف نظام آل خليفة من إصدار أحكام الإعدام بحق مواطنين تم إنتزاع الإعترافات منهم تحت وطأة التعذيب الجسدي والنفسي الشديد وبإقرار منظمات دولية وحقوقية يعتد بها؟

أهداف النظام هي: إخافة الشعب بيد البطش والظلم، وإيقاف الأحرار عن مواصلة طريق الشهداء، وهذا ضربٌ من الخيال؛ لأنّهم ليسوا على دراية أنّ هذا الشعب كلّما ارتحل عنه شهيد ازداد عزماً وإصراراً على المرابطة والمواصلة.

هل يستطيع نظام آل خليفة من خلال أحكام الإعدام التغطية على واقع عدم شرعيته وإغتصابه للسلطة وفرضه لسلطة الأمر الواقع؟ وهل ستؤثر على حقيقة التناقض القائم بين الشعب ونظام آل خليفة؟

لا لن يستطيعوا أن يفعلوا ذلك بل إنّهم من خلال إصدار هذه الأحكام الجائرة يتضح للجميع بشاعة منهجهم وسلطتهم، لن يؤثّر مثقال ذرّة، بل على العكس سيبدو التناقض جلياً وسيتبين للجميع أنّ هذه السلطة فاسدة وتحتاج إلى اجتثاث من جذورها.

كيف تنظرون إلى المستقبل في ظل تمادي نظام آل خليفة في إصدار أحكام الإعدام بالجملة في تحد سافر للشعب وللدين والأخلاق والقيم وجميع المعايير الإنسانية والدولية الخلاّقة؟

الحكم يدوم مع كافر ولا يدوم مع ظالم، لن يدوم هذا النظام القبلي وسيسقط مثل ما سقط الطغاة من قبلهم.

ماذا تقولون للمحكومين بالإعدام وأهاليهم؟

اصبروا وصابروا فأنتم فخرنا وعزّتنا، منكم نستمد الصبر، والقوّة، والثبات في مواصلة هذا الدرب.
﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾، هذا وعد الله، ولا يخلف الله وعده .

عبد المحسن صباح

معارض محكوم بالإعدام

بداية لو تحدثونا عن رأيكم بشكل عام في أحكام الإعدام التي صدرت بحق ٣٦ مواطناً، والتي تم تنفيذ ٥ أحكام منها؟

هذه أحكام جائرة وغير عادلة ولا تمت إلى الإسلام بصلة، وهي أحكام لتعبئة فراغ آل خليفة وحقدهم. وبالنسبة لي ولجميع المحكومين نعتبرها أحكاماً ظالمة لإشفاء غليل آل خليفة وتعبيراً عن انتقامهم، فهم يدّعون الإسلام وهم أبعد ما يكونون عنه، وهم طائفيّون جاؤوا لشق الشعب والتحريض الطائفي بين مكوناته.

صدر حكم الإعدام ضدكم وأنتم خارج البحرين بعد توجيه قضاء آل خليفة تهماً تتعلق بزعزعة الأمن والإستقرار والإرهاب، وكانت الأحكام مثار إستغراب ودهشة الكثيرين، كيف تنظرون إلى الحكم الصادر ضدكم؟

أوّلاً؛ أنا لا أعترف بهذا الحكم لأنّه صادر من ظالم ويجافي الواقع، فالشعب يطالب بحقوق، وهل الذي يطالب بحقه يعتبر مزعزعاً للأمن؟!

ثانياً؛ ليس هناك مشاكل في البحرين، فالناس تطالب بحقوقها، تطالب بحياة كريمة، تطالب بوظائف، تطالب بسكن لائق، وآل خليفة مستحوذون على خيرات البلد كلّه، والمليارات كلّها يعطونها للأمريكان والإنجليز وغيرهم، وهم المستفيدين من

خيرات البلد، فكيف لا يثور المواطن؟!!

بنظركم ما هي أهداف نظام آل خليفة من إصدار أحكام الإعدام بحق مواطنين تم إنتزاع الإعترافات منهم تحت وطأة التعذيب الجسدي والنفسي الشديد وبإقرار منظمات دولية وحقوقية يعتد بها؟

يريدون أن يوصلوا رسالة كما قال فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى﴾، يعني أنّ الأمر أمرنا ويجب أن نطاع، أي: البلد ملكنا وأنتم أجانب، وهذا عكس الواقع تماماً!!

فالأجانب هم الدخلاء وليس المواطنون الأصليون، فنحن أهل البلاد وخير البحرين لأهلها دون تفرقة، وكل مواطن يأخذ حقه بالتساوي كاملاً، يريدون أن يظلموا الشعب ثمّ يسكت ولا يتكلم، هذا غير معقول، هل عاد فرعون من جديد؟!!

هل يستطيع نظام آل خليفة من خلال أحكام الإعدام التغطية على واقع عدم شرعيته وإغتصابه للسلطة وفرضه لسلطة الأمر الواقع؟ وهل ستؤثر على حقيقة التناقض القائم بين الشعب ونظام آل خليفة؟

لا يستطيعون، فالظلام على مرّ التاريخ مهما طغوا، ومهما فعلوا، ومهما تجبروا ومهما عذّبوا وقتّلوا فإنّ الحق لا بدّ أن ينتصر، ولو وافقتهم فئة ضالّة قليلة، فليس عن قناعة ورضا، بل ربما لمصلحة شخصيّة، وآل خليفة بهذه الأعمال يثبتون غربتهم وعدم شرعيّتهم، ويبيّنون للعالم أنّهم مغتصبون، فلو كانوا شرعيّين لجاؤوا بالطرق المستقيمة منذ البداية، فالشعب يريد حقوقه كاملة، ويريد أن يكون معززاً مكرماً في وطنه، ولا يقدّم عليه الأجنبي ويفضّل في معاشه وسكنه وأبناء البلد كأنّهم غرباء في وطنهم، أو يعيشون غرباء أذلّاء تحت رحمة الأجانب، فقراء معوزين لا يستطيعون العيش بكرامة، ليس لديهم ما يأكلونه، ولا ما يسكنون فيه، ولا ما يكفيهم لقوتهم وقوت أبنائهم. الغرباء يجدون الأعمال والوظائف والخدمات والإمكانات، بينما أبناء البلاد محرومون منها.

كيف تنظرون إلى المستقبل في ظل تمادي نظام آل خليفة في إصدار أحكام الإعدام بالجملة في تحد سافر للشعب وللدين والأخلاق والقيم وجميع المعايير الإنسانية والدولية الخلاّقة؟

لا أحد يخاف منهم، فالمؤمن الذي يؤمن بالله لا يخاف أصلاً، بل بالعكس يكون ذلك دافعاً له أكثر، لأنّهم كلما داسوا على كرامته أصبح أقوى وأقوى، ويحصل فرص أكثر ويتشجع أن يقاوم بما يستطيع، وهذه الأعمال تعجل بزوالهم، وتؤجج روح المقاومة ضدهم، في البداية المواطن يريد أعمال ويريد أمور مادية وربما كماليات، واليوم من كثرة ظلمهم لا يريدونهم، حتى المحسوبين عليهم من موالاة ومتمصلحين لا يريدونهم لتصرفاتهم الظالمة، وهناك من يحرضهم ويؤابهم على الشعب؛ آل سعود وآل نهيّان الخبثاء، والدعم الأمريكي والبريطاني والإسرائيلي والأوروبي، وهذا كله سيؤدي إلى سقوطهم جميعاً، ليس فقط آل خليفة وإنما كلهم سيسقطون إن شاء الله قريباً.

ماذا تقولون للمحكومين بالإعدام وأهاليهم؟

أنا بحكم وجودي خارج البحرين لا أستطيع إلّا مواساة أهالي المحكومين بالإعدام، لكن أقول: مجرّد السكوت عن هذه الأحكام يعطي شرعيّة لأن يصدروا مثل هذه الأحكام، فآل خليفة والظلام كلّهم على مرّ العصور يشجعهم السكوت على الاستمرار في الظلم.

فالشهداء الذين أعدموهم على دفعتين، وإصدار الأحكام وعدم مقاومتها شجعتهم على التنفيذ، وأنا أقول لأبناء شعبنا: إذا سكتم ولم تحتجّوا ولم تعترضوا فسيقوم آل خليفة بالتنفيذ، فلا بدّ من الاحتجاج على هذه الأحكام، ولا بدّ من اللجوء إلى الله وطلب نجاة أبنائكم، أنتم تقدّرون ظروفكم وتعملون ما يتناسب مع وضعكم، نحن لا نستطيع تقدير ظروفكم في الداخل، لكن تحرّكوا بما تستطيعون ضدّ هذه الأحكام، ثمّ توجهوا لله عزّ وجلّ بالدعاء والتضرّع، وتوسّلوا بصاحب العصر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف لخلاص أبنائكم، ولا تقبلوا تلك الأحكام الظالمة. ونحن بالطبع لن ننساهم ولن ننساكم من الدعاء ونسأل الله القبول والإجابة إنّه سميع مجيب.

بداية لو تحدثونا عن رأيكم بشكل عام في أحكام الإعدام التي صدرت بحق ٣٦ مواطناً، والتي تم تنفيذ ٥ أحكام منها؟

هي أحكام مسيّسة تهدف لبث الرعب في نفوس الناس انتزعت تحت وطئة التعذيب وسياط الجلادين.

صدر حكم الإعدام ضدكم وأنتم خارج البحرين بعد توجيه قضاء آل خليفة تهماً تتعلق بزعزعة الأمن والإستقرار والإرهاب، وكانت الأحكام مثار إستغراب ودهشة الكثيرين، كيف تنظرون إلى الحكم الصادر ضدكم؟

إنّنا لا نرى في قضاء وحكام الجور في نظام آل خليفة أهلية إصدار الأحكام القضائيّة، فهذه الأحكام لا تستند للعدالة.

بنظركم ما هي أهداف نظام آل خليفة من إصدار أحكام الإعدام بحق مواطنين تم إنتزاع الإعترافات منهم تحت وطأة التعذيب الجسدي والنفسي الشديد وبإقرار منظمات دولية وحقوقية يعتد بها؟

يهدف نظام آل خليفة من هذه الأحكام بث الرعب والخوف في نفوس الناس والتشفي بسفك الدماء المحرمة إرضاءً للنزعة البدويّة المريضة.

هل يستطيع نظام آل خليفة من خلال أحكام الإعدام التغطية على واقع عدم شرعيته وإغتصابه للسلطة وفرضه لسلطة الأمر الواقع؟ وهل ستؤثر على حقيقة التناقض القائم بين الشعب ونظام آل خليفة؟

إنّ العتوب الغزاة بأفعالهم هذه يرسّخون مقولة استحالة التعايش مع هذه القبيلة التي احتلت البحرين وجثمت على رقاب الناس.

كيف تنظرون إلى المستقبل في ظل تمادي نظام آل خليفة في إصدار أحكام الإعدام بالجملة في تحد سافر للشعب وللدين والأخلاق والقيم وجميع المعايير الإنسانية والدولية الخلاّقة؟

إنّ الشعب رغم الصعوبات والوضع الأمني القاسي لا يمكن له السكوت وأبناؤه يذبحون، وهذا ما سيؤدي إلى انفجار الوضع مرة آخرى بشكل أشدّ من السابق.

ماذا تقولون للمحكومين بالإعدام وأهاليهم؟

نقول للمحكومين بالإعدام من أبناء شعبنا: إنّ للحق رجالاً لا يخافون الموت، صابرين في السراء والضرّاء، يحملون سيوفهم على أعناقهم؛ فإمّا النصر وإمّا الشهادة، والله وليكم وحافظكم.

إنّي ألتمس منكم الروح العالية في كلّ اتصال بيننا وبينكم، أنتم كالجبال الشامخات التي لا تزلزلها عواصف الطغاة، كم كنت أتمنى أن أمتلك تلك الروح التي تمتلكونها وأنتم في زنانين الطغاة.

وأمّا رسالتي لأهالي المحكومين فهي التأسّي بساداتنا الأطهار عليهم السلام واستلهام الصبر منهم، ونسأل الله العلي القدير أن يفرّج عن الأسرى محفوفين بالنصر والتسديد.

من بيان

آية اللّه المجاهد الشيخ عيسى أحمد قاسم

٢١ يوليو ٢٠٢٠م

الحل في إسقاط أحكام الإعدام والتوقف عن إصدار أيّ جديد منها، وتخلية السجون ممن تمتلىء بهم من كل السجناء في الأحداث السياسية ليمارسوا حريتهم الطبيعية ودورهم الطبيعي الذي يجب أن يتمتع به كلّ واحد من المواطنين في ظل قيم الدين والقانون العادل والأحكام الشرعيّة الثابتة، والرجوع إلى بناء العلاقة السياسية العادلة بين الحكومة والشعب، والاعتراف القانوني والعملي بكلّ الحقوق.

لا لفرعونيتك
يافرعون

ودقت ساعة الصفر..
سامي مشيمع

(كَلَّا كَلَّا للإعدام)
" أحكَامُكم بَاطِلَة "

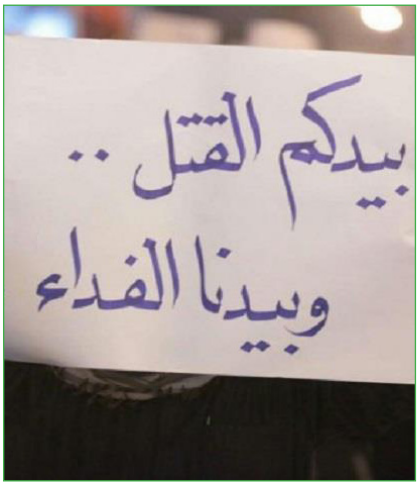
بيدكم القتل ..
وبيدنا الفداء

كلا كلا للاعدام
الحرية للأسرى

ارهابكم
لن يفيد
كلا كلا للإعدام

لن نبكي
سنثأر

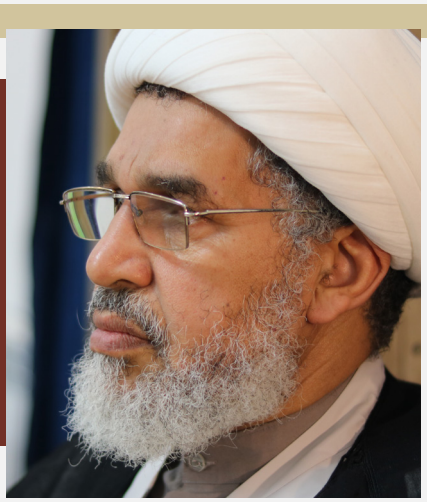

تصريح سماحة العلامة الصالح في برنامج متابعات بقناة اللؤلؤة:
المحاكم الخليفية ما هي إلا أذرع للسلطة تنفذ كل ما يملى عليها

في تعليقه على أحكام الأعدام التي تصدرها المحاكم الخليفية بحق المعارضين لسياسات السلطة والمطالبين بحقوقهم المشروعة، قال نائب الامين العام لجمعية العمل الاسلامي (امل) سماحة الشيخ عبد الله الصالح: إن الجميع داخل وخارج البحرين يعلم أن المحاكم الخليفية وقضاءها وكل مؤسسات الدولة هي أذرع للسلطة وتنفذ ما يملى عليها ضمن أجندتها فقط.

وأكد الشيخ الصالح في برنامج متابعات بقناة اللؤلؤة يوم السبت ٢٠٢٠/٧/٢٥م: أن حملات (كلا للإعدام) التي قامت بها المعارضة، والمحامون داخل البحرين، والمعارضة الشعبية، وأهالي المحكومين بالإعدام، دفع السلطة لاستنفار موظفيها ومرتزقتها للدفاع عنها وعن قضائها الفاسد، مبيناً أن آل خليفة استنفروا؛ الوزراء والنواب وكتّاب الصحف الصفراء وموظفوا العلاقات العامة وشركاتها، وغيرهم -في الداخل والخارج- للدفاع عن القضاء الفاسد وغير المستقل، ضد تهم لا يستطيع أحد نكرانها.

وأضاف الصالح: أنه لا يوجد شخص واحد في البحرين لا يعلم بحقيقة القضاء في البحرين وأنه مسيس وتابع وغير مستقل، موضحاً أن حملات المعارضة دفعت أطراف سياسية وحقوقية دولية لإصدار إدانات صريحة لأحكام القضاء الفاسد وخاصة أحكام الإعدام حتى من أصدقاء وحلفاء آل خليفة، لافتاً الى أن آل خليفة يراهنون على بقاء ترامب في الحكم وحلفائهم البريطانيين وبوقهم وزارة الخارجية، والعالم من حولهم يتغير، وغير موافق لتوجهاتهم القمعية والاستبدادية وبالذات ما يتعلق بأحكام الإعدام.

وقال نائب الامين العام لجمعية العمل الاسلامي: إنه لا يوجد من يدافع عن قضائهم الفاسد إلا ترامب ووزارة الخارجية البريطانية الذين يمارسون التعمية والتغطية وحجب الحقيقة عن شعوبهم، مؤكدا أن أكثر من عشر جهات دولية كبيرة أدانت بشكل واضح القضاء الفاسد وطالبت بتحسينه ومعادلته بالقوانين الدولية، وقالوا إن أحكام الإعدام الصادرة عنه يجب أن تلغى لأنها منتزعة تحت التعذيب والإكراه والقوة، ملمحاً الى ان بيانات إدانة صريحة صدرت ضد آل خليفة وقضاءهم الفاسد وبالذات تلك المتعلقة بأحكام الإعدام من قبل جهات دولية كبيرة بعضها حلفاء لآل خليفة، منها؛ الإتحاد الأوروبي، وزارة الخارجية الهولندية، المتحدثة باسم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان "ليز ثروسيل"، المديرة الأقليمية لمكتب المنظمة المادة ١٩ الحقوقية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "سلوى غزواني الوسلاتي"، السيناتور الأمريكي الجمهوري "ماركو روبيو"، السيناتور الأمريكي الديمقراطي "وون وايدن"، مديرة البحوث للشرق الأوسط في منظمة العفو الدولية "لين معلوف"، نائبة الظل في حزب العمال البريطاني "ليزا ناندي"، ١٦ منظمة حقوقية دولية وبحرينية، مدير قسم الشرق الأوسط في منظمة هيومن رايتس ووتش "مايكل بيغ"، وغيرهم.

وأضاف الصالح: إن معظم البيانات تلك اكدت على أن؛ أحكام الإعدام مسيّسة وغير عادلة وغير قائمة على أسس سليمة، والإعترافات منتزعة تحت التعذيب والإكراه والقوة، والعقوبات تعسفية وتنتهك حق الحياة، وقوانين البحرين لا تتوافق والقانون الدولي، ويجب التحقيق في إدعاءات التعذيب ومحاسبة مرتكبيه، وإلغاء أحكام الإعدام وإلغاء عقوبة الإعدام، والإلتزام بحماية حقوق الإنسان، وما شابه..

واوضح الشيخ الصالح: أن قضاء البحرين الفاسد أصدر ٣٦ حكماً بالإعدام منذ ١٤ فبراير ٢٠١١م؛ نفذ منها ٥ أحكام على دفعتين؛ ٣ شهداء في ٢٠١٧/١/١٥م، و٢ شهداء في ٢٠١٩/٧/٢٧م، و١٢ حكماً استنفذوا درجات التقاضي وثُبِّتَ الحكم فيها بانتظار التصديق النهائي، و٩ أحكام لمواطنين خارج البحرين، و١٠ مواطنين استبدلت العقوبة بأحكام أخرى، وهذا يعتبر بالنسبة للبحرين رقماً كبيراً جداً جداً وغير معقول.

واختتم نائب الأمين العام حديثه بالقول: قدم المحامون مجموعة أدلة تبريء موكليهم المحكومين بالإعدام وتبطل التهم الموجهة لهم لكن القضاء الفاسد والمسيس لم يعرهم أي إهتمام، كما أن شكاوي التعذيب التي قدمها المتهمون ومحاموهم لم ينظر فيها القضاء الفاسد مع ثبوتها على أجساد المتهمين.

إصدار خاص حول أحكام الاعدام السياسية

صادرة عن جمعية العمل الإسلامي «أمل» - البحرين

@amalsociety @alamalsociety

جمعية العمل الإسلامي
Islamic Action Society